جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيلشهادة الماستر أكاديمي

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص:القانون العام الاقتصادي

عنوان المذكرة

الرقمنة وتكريس الشفافية في الجزائر

إعدادالطالبتين:تحتإشراف الأستاذ:

خنفــاوي ريمأ.د.بوطيب بن ناصر

ميهوبي إكرام

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. جابوربي إسماعيل	أستاذ محاضر قسم "أ"	رئيسًا
أ.د. بوطيب بن ناصر	أستاذ التعليمالعالي	مشرفًا
د. بكرارشوش محمد	أستاذ مساعد قسم"أ"	مناقشًا

السنة الجامعية:2022 - 2023

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص:القانون العام الاقتصادي

عنوان المذكرة

الرقمنة وتكريس الشفافية في الجزائر

إعداد الطالبتين:تحتإشراف الأستاذ:

خنفــاوي ريمأ.د.بوطيب بن ناصر

ميهوبي إكرام

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. جابوربي إسماعيل	أستاذ محاضرقسم "أ"	رئيسًا
أ.د. بوطيب بن ناصر	أستاذ التعليم العالي	مشرفًا
د. بكرارشوش محمد	أستاذ مساعد قسم"أ"	مناقشًا

السنة الجامعية:2022 - 2023

شكر

نشكر الله عزوجل ونحمده كثيرا الذي هدانا بعونه لإتمام هذا العمل المتواضع

فلك الحمد يا ربي كم ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وباسم هذا العمل نتقدم بالشكر والامتنان وكل التقدير والعرفان إلى أساتذتنا الكرام ونخص بالذكر أستاذ المشرف بوطيب بن ناصر

لما منحتنا م توجيهات قيمة وسند معنوي طيلة هذا العمل عن طريقة إشرافه التي تركت مجالا لإبراز شخصية العلمية للطالب كما لم يدخر جهدا في الإسداء النصح والإرشاد لتظهر هذا العمل بالشكل الذي هو عليه

شكرا جزيلا

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى كل أساتذة قسم لحقوق جامعة ورقلة

إلى جميع من ساعدنا من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل.

ريمإكرام

اهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى قرة العين إلى من جعلت الجنة تحت قدميها إلى

من وهبتني كل شيء إلى أغلى إنسانة أمي الغالية حفظها الله

إلى الذي أفنى حياته من اجل تعليمي إلى أبي الغالي حفظه الله

إلى مهجة القلب ونور العيون ابنتي الغالية رنيم حفظها الله

إلى من هم دعمني وسندي ففي هذه الدنيا إخوتي ناصر وبهية وجهيدة وجهينة

وخالاتي وعائلتي الكبيرة,

والى من جمعني بهم القدر وكانوا خير الرفقة لي اعز أصدقائي

إلى كل من لم تحمل أسمائهم مذكراتي ولم تتساهم ذاكرتي

ريم

اهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله تعالى

إلى اعز وأغلى إنسانة في حياتي التي أنارت دربي بنصائحها لان شعاري بعد فقدان أبي {إذا رزقت بفرحة...أبدأ بها مع أمي}

أنت رفيقتي وأماني ...بطلتي ومعلمتي الأولى... من علمتني معنى الحنان العطاء

معنى الصبر والقوة والحب، من كان دعائها ورضاها حفظها الله وأطال في عمرك يا غالية على قلبي "أمي"

إلى من تحلو بالاخاء وتميز وبالوفاء والعطاء اخوتي : حنان واحمد الصغير ومستورة وسلسبيل ومسعود حفظهم الله

إلى كل العائلة الكريمة باستثناء رمز البراءة: محمد شكري، وهبة الرحمان مصعب جمال الدين، ورؤية

إلى زملاء الدراسة متمنية لهم التوفيق

إلى صديقتي وأختي الغالية "نهى" التي ساعدتني ولم تبخلني بأي شيء

إلى كل الأشخاص الذين احمل لهم محبة والتقدير

إلى كل من نسيه القلم وحفظه القلب

إكرام

مقدمة

تعد الرقمنة اليوم إحدى أهم الموضوعات التي نالت اهتماما على ساحة الإعلام من جهة ومن جهة أخرى موضوعا عصريا يتصدر اهتمام الباحثين في القانون ومختلف جهات السلطات العامة في العديد من الدول التي تحاول تبني سياسات متعددة تخرج إلى مجال الازدواجية في تبني السياسات ،ومحاولة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال الرقمنة.

وتسعى العديد من الدول إلى تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد عامة وخاصة بإدخال الرقمنة في مجال الإدارة لتصبح رقمية تستعد لكل معطيات السرعة والاقتصاد في الجهد ومجابهة إهدار المال العام ، فالرقمنة إحدى الركائز الأساسية لبناء إدارات عامة تسودها الشفافية وفق دراسات جديدة تستهدف قطاع الإدارة نوالتي تجعل منها أكثر مصداقية وشفافية إلا من خلال الحاجة إلى الرقمنة في الإدارات العامة.

وكون هذا الخلل ينخرط في مضمون هذه الإدارات العامة تفطنت الدول النامية إلى السعي لتطبيقها كرقمنة عصرية تتلائم مع معطيات الظروف المحيطة بهذه الإدارات و تكيفها وفق ما يصلح و هذه الرقمنة العصرية و ضرورتها ،و كون هذا التجديد يتطلب تدارك جميع الملابسات التي تشتمل عليها هذه الإدارات العامة كونها لقيت صعوبات و معوقات جعلت منها عملية شبه مستحيلة ،و كونها تميزت بالضعف و البطء.

وحملت الدولة على عاتقها محاولة تجاوز هذه الصعوبات من خلال تذليل المشاكل التي وجدتها داخل الإدارات، و خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية للإدارات و كونها تحتاج إلى دراسة و تمعن في تجهيزات الإدارة الرقمية من جهة و من جهة أخرى في إمكانيات الإدارة من الموظفين إلى المسئولين، و تنظر في كفاءتهم و مستواهم و محاولة تكيفها مع ما يصح مستوى الرقمنة و التي تنظر من ناحية إلى متطلبات هذه الإدارة و مستوى وعي موظفيها في نجاح هذه العملية الرقمية للإدارة ،و إيمانهم بنجاح هذا المشروع النابع عن سلطة سياسية إرادة كبيرة في مدى القدرة على تاثيرها ،و بالتالي دراسة هذه البنية التحتية للإدارات العامة ضرورة لا بد منها من خلال تطوير كفاءة العاملين بها و رفع مستواهم و تحسينه بما يتماشى و تطبيق الرقمية فيها، و لعل أن الجزائر عرفت تطورات و ظروف كثيرة جعلتها تتحول إلى هذا في المعلوماتيةا، و نظر لوجود مؤشرات كثيرة خلقت نوع من الجاهزية للإدارة الرقمية في الجزائر.

ومن خلال سعي الجزائر للنظر في تسريع وتيرة تطبيق الرقمنة من خلال اتخاذها للعديد من الإجراءات الرامية إلى تفعيل رقمنة الإدارات العمومية، و الذي أضحى موضوع الساعة في الدولة الجزائرية، ناهيك عن كون هذا المشروع الرقمي الإداري بدأ يفعل كخطة في الجزائر خلال سنة 2013، هذا المشروع بدأ جديدا في الإدارات العامة لم تعرفها الجزائر من قبل إلا من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، و عرف مشروع الرقمنة الإدارية سنة2013 تطورا فعالا في مختلف القطاعات، و لكن و نظرا لظروف أخرى سياسية ، اجتماعية ...، سرعان ما ضعفت الوتيرة و فتحت مشاكل جديدة في الإدارات العامة كونها بدأت بطيئة و كانت نتائجها كذلك تفتقد للسرعة و للخبرة أمام الجاهزية لوضع ترسانة من القوانين من شأنها تغيير الأوضاع داخل صب الرقمنة الإدارية في اتجاه واحد.

ومن خلال مشروع 2013 ظهرت تحديات كبرى وإرادة سياسية كبرى في المضي قدما نحو رقمنة إدارية جديدة في كامل أقطار الدولة الجزائرية و تحدي الصعاب و الانتقال إلى مرحلة جديدة يسودها السرعة و الاقتصاد في الجهد.

فالرقمنة للإدارات العمومية من شأنها أن تفيد المجتمع عبر مؤسساته الفاعلة، و من خلال تقريب الإدارة من المواطن تشغل حيز البلديات على اعتبارها قطب محلي يدير هذه الشرائح ،و من خلال بعض المؤسسات الأخرى كالتسيير المالي و فروعه بنوك، البريدو المواصلات ...

(أهمية الموضوع): تتبع اهمية الدراسة من أهمية الموضوع و تكمن في موضوع الرقمنة و مساهمتها في تعزيز شفافية إدارة الجزائر ، يحضى بأهمية بالغة من حيث التحول الإدارة التقليدية إلى إدارة رقمية و كذلك التخلص من معاملات الورقية و مكافحة الفساد الإداري بكل انواعه ، حيث تسعى الجزائر التي تستهدف تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في تقديم الخدمات ، تتميز بسرعة الإنجاز مع إمكانية اتاحتها للجميع في المناخ يكرس الشفافية و يحارب البيروقراطية و بالتالي تكمن اهمية دراستنا في مدى مساهمة الرقمنة في تعزيز الشفافية .***أسباب وأهداف دراسة الموضوع:*** تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

- – إبراز اهمية تطبيق الرقمنة في تعزيز الشفافية في إدارة الجزائر .

- – محاولة توضيح الهدف الرئيسي للرقمنة و مدى فاعليتها في تكريس الشفافية الإدارية في الجزائر .

-محاولة تعرف على استراتيجية خدمات العامة للرقمنة .

- **أسباب إختيار الموضوع** : تتمثل أسباب إختيار الموضوع في :

- أ- **أسباب موضوعية** : تتعلق بما يلي :

- – دراسة الرقمنة والتعرف عليها وكيف ساهمت في تكريس الشفافية في إدارة الجزائر .

- **ب- أسباب ذاتية** : تتمثل في :

- رغبة الباحث في التعرف ظاهرتين الأولى حديثة و هي الرقمنة ، و الثانية الشفافية الإدارية وهي قديمة و محاولة إثراء موضوع الرقمنة و دورها في تعزيز الشفافية الإدارية.

- **اشكالية الموضوع:** ما دور االرقمنة في تكرريس الشفافية ؟

- **المنهج المستخدم:** منهج المتبع في دراسة الموضوع هو المنهج الوصفي االتحليلي الذي يرتكز عليه الوصف الدقيق و التفصيل للظاهرة اوالموضوع محدد وتحليلها تحليلا دقيقا كماا يهتم بوصفها وصفا شاملا ، و يتجلى الإعتماد على هذا المنهج من خلال التجميع المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف البحث و الإجابة عن التساؤلات .

- إعلان التقسيم: جاء بحثنا وفق التقسيم الموالي حيث قسمت الدراسة الى فصلين جاء الفصل الأول بعنوان الاطار المفاهيمي للرقمنة والشفافية واحتوى على ثلاث مبحاث المبحث الأول الاطار المفاهيمي للرقمنة والمبحث الثاني الاطار المفاهيمي للشفافية الإدارية والمبحث الثالث الإدارة الرقمية ةالبنية والاساسيات،اما الفصل الثاني تحول تحول الادارة الى االتحول الرقمي وتضمن الى سبل تكريس الشفافية الإدارية في الجزائر واحتوى على ثلاث مباحث المبحث الأول واقع جاهزية الإدارة الرقمية في الجزائروالمبحث الثاني

التحول الرقمي في الإدارة العامة في الجزائر والمبحث الثالث الإدارة الرقمية العامة في الجزائر ورؤية مستقبلية

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للرقمنة والشفافية

التمهيد الأول:

لقد أحدث التطور السريع في الأنظمة و الشبكات الإتصال و النظم المعلومات عريضة لتطور الأنظمة الإدارية ، حيث سعت الجزائر إلى تطوير إدارتها بما يتلائم مع متغيرات العصر و بما يضمن أداء الوظائف المنوطة بها بكافة و جودة عالية ، حيث تعد الرقمنة ضرورة حتمية لتسهيل الاجراءات وتقديم الخدمات بشكل سهل ، و استفادة كل خدمات المجتمع دون تمييز لضمان تحقيق الشفافية الإدارية ، و لقد قمنا من خلال هذا الفصل بالتحديد ، و إستطعنا تفعيل هاته المعلومات من خلال الخطة التالية :

المبحث الاول :الاطار المفاهيمي للرقمنة .

المبحث الثاني:الاطار المفاهيمي للشفافية الادارية .

المبحث الثالث :الادارة الرقمية البنية والاساسيات .

المبحث الأول:الاطار المفاهيمي للرقمنة:

أصبحت تكنولوجيا المعلومات و الرقمنة تلعب دورا مهما في تحسب معيشة الإنسان و تعزيز تنمية المجتمع لقد أصبح معيار التقدم و الرقي في العالم يقاس بمدى الإلتحاق بالثورة المعلوماتية و فهم حقيقتها ، و أصبح من الضروري على الدولة إعادة حساباتها في طريقة تقدم الخدمات للأفراد أين ظهرت آليات جديدة بعد ما كانت تقليدية أصبحت رقمية أو إلكترونية ، حيث نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الرقمنة ، تعريفها ، مبادئها و أهدافها .

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة:

تمثل الرقمنة إحدى أقوى التحولات النوعية الكبرى التي عرفتها قطاع المعلومات منذ أكثر من عقدين من الزمن ، إذ استحدث طرق جديدة لحفظ المعلومات و إتاحتها وهي تتمثل قلبا جذريا للأنظمة المعلوماتية

الفرع الأول: تعريف الرقمنة :

يعد مصطلح الرقمنة مصطلح حديث النشأة غير أن هناك العديد من التعريفات التي قدمت لهذا المصطلح كان معظمها قد قدم تعريفات للحكومة الإلكترونية نظرا لوجود تداخل و ترابط مفاهيمي بين مصطلح الحكومة الإلكترونية و الإدارة الإلكترونية و الرقمنة حيث تم تعريف الرقمنة بأنها مدخل جديد يقوم على إستخدام المعرفة والمعلومات و نظم البرامج المتطورة و الإتصالات للقيام بالوظائف الإدارية و إنجاز الأعمال التنفيذية و إعتماد الانترنت و الشبكات الأخرى في تقديم الخدمات و السلع بصورة إلكترونية ، بالإضافة إلى تبادل المعلومات بين العاملين في المنظمة بينها و بين الأطراف الخارجية ، بما يساعد على اتخاذ القرارات و رفع كفاءة الآداء و فعاليته. [1]

و لقد حظي هذا المصطلح بالتعريف من طرف المنظمات الدولية، حيث عرفها البنك الدولي بأنها : استخدام تقنية المعلومات من شبكات محلية و انترنت من قبل الإدارات لتقديم الخدمات الإدارية للمستفيدين بأسلوب أسرع و أدق بعيد عن البيروقراطية. [2]وعرفتها منظمة التعاون و التنمية في مجال الإقتصادي بأنها : استخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات

[1] جمبية ذهبية،الإدارة الإلكترونية و دورها في تحسين الخدمةالعمومية،دراسة حالة بلدية خنشلة،مذكرةلنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،جامعة 8 ماي 1945،قالمة،الجزائر،كلية الحقوق و العلوم السياسية،2016/2015.

[2]شهرزادا مناصر،حاحة عبد العالي ،دور لإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية بالإدارة المحلية، مقال منشور في مجلة العلوم القانونية و السياسية ،المجلد10 ،العدد 01،الجزائر ،2019.

و خصوصا الأنترنت للوصول إلى حكومات أفضل ،أما ما تبناه الإتحاد الأوروبي بأنها : حكومة تستخدم تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات لتقدم للمواطنين و قطاع الأعمال الفرصة للتعامل و التواصل مع الحكومة باستخدام الطرق المختلفة للإتصال في الإدارات العامة لتحديث العمل الإداري من أجل توفير و تحسين الخدمات .

أما الأمم المتحدة عرفتها بأنها استخدام الأنترنت و الشبكة العالمية العريضة لتقديم المعلومات و خدمات الإدارة للمواطنين .

كما عرفت الإدراة الإلكترونية بأنها مجموعة الاجراءات و التقنيات التي تعتمد على الإستخدام الأمثل لشبكة الإنترنت و تكنولوجيا الإتصال الحديثة و القوية والتي تساعد في إتخاذ القرار الإداري و كذا تسهيل الخدمات و ضمان وصولها بشكل أفضل و سريع للمواطن. [1]

ومن خلال تعاريف السابقة نستنتج بان الرقمنة الادارية هي منظومة رقمية متكاملة تهدف الى تحويل العمل الاداري التقليدي الى العمل الاداري الكتروني،وتعني الابتعاد عن الاوراق واستخدام التكنلوجيا متطورة من اجل تسهيل نشاط الاداري ،ولتعزيز حصول المواطنين وقطاع العمال عل خدمات والمعاملات الادارية بسهولة وبسرعة .

الفرع الثاني: خصائص الرقمنة :

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالخصائص التالية :

– **تقليص الوقت :** فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن–الإلكترونية–متجاورة .

– **تقليص المكان :** تتبع وسائل التخزين التيتستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة و التي يمكن الوصول إليها بسير و سهولة .

– **اقتسام المهام الفكرية مع آلة:** نتيجة حدوث التفاعل و الحوار بين الباحث و نظام الذكاءالإصطناعي مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة و تقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية و التحكم في عملية الإنتاج.

– **تكوين شبكات الإتصال:** تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل شبكات الإتصال ، و هذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين و الصناعيين و كدا منتجي الآلات و يسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى .

[1] لروي اسماء،عزيزي كريمة،مساهمة الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية الإدارية ،مذكرة لنيل شهادة ماستر لقانون الاعمال ،دراسة حالة،بلدية أدرار،جامعة أحمد دراية،ولاية أدرار،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،الجزائر،2021، .

– **التفاعلية** : أي ان المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل و مرسل في نفس الوقت ، فالمشاركين في عملية الإتصال يستطيعون تبادل الأدوار و هو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة .

اللاتزامنية : و تعني أمكانية إستقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم ، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت .

اللامركزية : و هي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات ، فالإنترنت مثلا تسمح باستمرارية عملها في كل الأحوال ، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الإنترنت .

– **قابلية التوصيل** : و تعني إمكانية الربط بين الأجهزة الإتصالية متنوعة الصنع أي بغض النظر على الشركة أو البلد الذي يتم فيه الصنع على مستوى العالم بأكمله .

– **قابلية التحرك و الحركية** : أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته ، أي من أي مكان عن طريق وسائل إتصال كثيرة من الحاسب الآلي النقال و الهاتف النقال .

–**قابلية التحويل** : و هي إمكانية نقل المعلومات من وسط إلى آخر كتحويل رسائل مطبوعة أو مقروءة .

– **اللاجماهرية** : و تعني إمكانية توجيه الرسالة الإتصالية إلى شخص واحد أو مجموعة معينة بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة .

–**الشيوع و الإنتشار** : هو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم .

– **العالمية و الكونية** : هو المحيط الذي تنشط فيه التكنولوجيات حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة و معقدة تنشر عبر مختلف مناطق العالم و هي تسمح لرأس المال بأن يتدفق إلكترونيا .[1]

[1] أحمد مشهور،تكنولوجيا المعلومات و أثرها على التنمية الإقتصادية،المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية و الشبكات المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم،2003،ص07،(نقلا عن لمقدم عبد الغني و مدلل عبد الفتاح).

الفرع الثالث : أهمية الرقمنة :

أصبحت الإدارة الرقمية (الرقمنة) من المصطلحات الحديثة و متطلبات الضرورية في الإدارات كونها عنصر أساسي لبناء الثقة في مختلف المعاملات، كما أنها تتمتع بأهمية كبيرة تتجلى في :

– **زيادة الإتقان:** حيث تمثل الإدارة الإلكترونية باعتبارها آلية عصرية في عمليات التطوير الإداري و التغير التنظيمي منعرجا حاسما في شكل المهام و الأنشطة الإدارية التقليدية ، و تنطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات و الدقة و الوضوح في إنجاز المعاملات .

– التفاعل الإيجابي بين مؤسسات الدولة وتكامل عملها إلكترونيا ، و بما يخدم المواطن بالدرجة الأولى كما يخدم قطاعات الأعمال إن كان بتقديم الخدمة التقليدية بوسائل تقنية مستحدثة ، أو تقديم المعلومة المطلوبة بلغة و طريقة سهلة ومتاحة للجميع حتى من خارج حدود البلد .

تساهم في تخفيض تكاليف و أعباء المنظمة حيث أن الإدارة الإلكترونية عكس الإدارة التقليدية لا تستهلك كمية كبيرة من الأوراق و الأدوات الكتابية ولا تحتاج لعمالة كبيرة مما ساعد على معالجة و التغلب على مشكلة حفظ البيانات و توثيقها.

– تساهم في تبسيط الاجراءات، حيث دفعت الحاجة إلى التحديث و العصرنة الإدارية بالإدارات العمومية إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات الحديثة إلى مصالحها، و حرص على استخدامها الاستخدام الأمثل، كما لها من إمكانيات و قدرات في تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط و سريع خاصة من تنوع الفئات المستفيدة من الخدمات العامة المقدمة التي تقدمها الإدارات الحكومية. [1]

– تسهيل إجراءات الإتصالات بين الدوائر الإدارية المختلفة داخل المنظمة نفسها، و كذا مع المنظمات الأخرى ، و توفير الأرشفة التلقائية للمعلومات و الحصول على معلومات دقيقة و موثوقة تعزز مركزية الإشراف مما يتيح للإدارة السيطرة عليها و تأمين حماية و أمن المعلومة.[2]

[1] اعبد الكريم عشور،دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في و م أ و الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستر،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،كلية الحقوق و العلوم السياسية،ص18 ،2009-2010.

[2] رانية هدار،دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري،جامعة باتنة1 الجزائر،المجلة الجزائرية الأمن التنمية ،العدد التاسع جويلية 2016،ص243.

– القدرة على تعظيم الإنجاز و توفير الخدمات الحكومية و المعلومات أيضا على مدار الساعة و خلال كامل أيام الأسبوع من خلال فتح قنوات إتصال جديدة و متنوعة بين الأجهزة الحكومية من جهة ، و المواطن و قطاعات الأعمال من جهة أخرى. [1]

تحقيق الشفافية : يرتبط تحقيق الشفافية بوجود الرقابة الإلكترونية التي تميز العمل الإداري الإلكتروني مما يسهل عملية المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات ، حيث تتيح الشفافية تدقيقا في إنجاز المهام و الإلتزام باللوائح و النظم الإدارية و إحترام مواعيد الدوام ، و حماية الحقوق و الإلتزام بالواجبات .

الفرع الرابع : أهداف الرقمنة :

تقوم الإدارة الإلكترونية على فكرة مفادها أن الإدارة العمومية مصدر الخدمات و المواطن والوضائف التي تعمل في هذه الخدمات هي أهذاف تسعى إلى تحقيقها في إطار تعاملها مع المواطن أو غيرها من تلك من الإدارات و تتلخص هذه الأهداف كما يلي : [2]

– إدارة الملفات و استعراض المحتويات بدلا من حفظها و مراجعة محتوى الوثيقة بدلا من كتابتها.

– التحول نحو الإعتماد على مراسلات البريد الإلكتروني من الصادر والوارد. [3]

– استعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد إذ ان قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخليص معاملات العملاء تبقى محدودة و تضطرهم في الكثير من الأحيان إلى الإنتظارفي صفوف طويلة .(إختصار الوقت)

– التحول نحو الخدمة العامة ، بالآليات عن طريق تطوير الإدارة العامة ، بالآليات التقنية الحديثة.

– القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل تقسيم العمل و التخصيص به. [4]

- التوجه نحو الشفافية العمل الإداري وشفافية المعلومات و عرضها أمام العملاء و المواطنين الموردين..

[1] الهاشمي مزهود،مصطفى رباحي،دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية الإدارية و مكافحة الفساد الإداري و المالي،مخبر الدراسات القانونية التطبيقية،كلية الحقوق،مقال منشور في مجلة العلوم الانسانية ، مجلدة31، العدد 4،جامعة الإخوة منتوري،قسنطينة،الجزائر،2020،ص184 .

[2] بورغداد فاتح،دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في إدارة الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة محمد بوضياف المسيلة،الجزائر،كلية الحقوق و العلوم السياسية،2021 ص10.

[3] عبد الكريم عشور،المرجع السابق،ص16.

[4] بلحمير وداد،بن مولاهم نعيم،اثر الرقمنة على جودة الخدمة العمومية دراسة ميدانية في الادارة الاقليمية _بلدية طاهير نموذجا_مذكرة لنيل شهادةماستر في العلوم التجارية جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2021،ص15.

الفرع الخامس: مبادئ الرقمنة :

يرتكز مفهوم الإدارة الرقمنة على العديد من المبادئ والتي سيتم تناولها في الآتي:

– تقديم أحسن الخدمات للمواطنين:

وهو الاهتمام بخدمة المواطن يتطلب خلق بيئة عمل فيها تنوع من المهارات و الكفاءات المهيأة مهنيا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة بشكل يسمح بالتعرف على كل مشكلة يتم تشخيصها ، و ضرورة انتقاء المعلومات حول جوهرة الموضوع والقيام بتحليلات دقيقة و صادقة للمعلومات المتوفرة مع تحديد نقاط القوة و الضعف و استخلاص النتائج ، و اقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة .

– التركيز على النتائج :

مبدأ تركيز على النتائج يعني ان عمل الإدارة الإلكترونية يجب أن ينصب على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسد في أرض الواقع ، و إنما يهمهم صحة العملية الإلكترونية و ظهور نتائجها في أرض الواقع ، و توفير خدمة مستمرة على مدار الساعة (دفع الفواتير عن طريق بطاقات الإتمان بدون التنقل إلى مراكز الهاتف ، الغاز لتسديد الرسوم و الفواتير المطلوبة[1]

– سهولة الإستعمال و الإتاحة للجميع:

أي إتاحة تقنيات الحكومة الإلكترونية للجميع الناس فيكل مكان (المنازل و العمل و المدارس و المكتبات) لكي يتمكن كل مواطن من التواصل مع الإدارات العمومية.

– تخفيض التكاليف : أي ان الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات و تعدد المتنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة يؤدي إلى تخفيض التكاليف .

التغير المستمر :

هو أحد المبادئ الأساسية في الإدارة الإلكترونية كونها تسعى إلى رفع مستوى الآداء و الخدمات و تحسينه، حيث للإدارة أن تعدل و تنظم المرفق العام في أي وقت و بكل الوسائل التي تتماشى مع التقنيات الحديثة دون أن يكون لأحد الإعتراض في هذا التغير

غير أن الحقوق المستفدين من الإدارة الإلكترونية يجب ألا تضار أو تنقص بسبب التغير الطارئ في الإدارة التقليدية. [2]

[1] عبد الكريم عاشور، نفس المرجع،ص15و16 .

[2] خلفاوي إيمان،زويننني مريم،دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر،مكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل،كلية الحقوق و العلوم السياسية،الجزائر،2019،ص21و22 .

المطلب الثاني : المتطلبات لتطبيق الرقمنة :

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية ، شأنه شأن أي مشروع يتطلب جملة من المتطلبات التي تتكامل فيما بينها لتشكل نظام تنموية الإدارة الإلكترونية ، حيث لا يمكن تطبيقها إلا إذا توافرت جميع المتطلبات التالية .

الفرع الأول: المتطلبات القانونية والتشريعية:

يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية وضع تشريعات القانونية اللازمة قبل التطبيق عن طريق تحديد الإطار القانوني الذي يقرب لتحول الإلكتروني وأثناء التطبيق تكملة للنقائص و الفراغ القانوني اللازم و الذي يمكن ان يظهر في أي مرحلة من المراحل التحول و بعد التطبيق يوضع قواعد قانونية. [1]

إعطاء المشروعية على الأعمال الإلكترونية من خلال إصدار قوانين أو قرارات وزارية بهدف تحديد المباح و المحظور و شرعنة الجريمة الإلكترونية و العقوبة المصاحبة لها ،

فالتشريعات القائمة على وجود غطاء شرعي بجرم الأفعال المشينة الناجمة عن الإستخدام السيء للتقنيات الحديثة .

- إلزام الجهات الحكومية بالتحول إلى الإدارة الإلكترونية.
- تجريم إنتهاك التوقيع الإلكتروني .
- ضمان السرية المعلومات و حمايتها حفظا على سرية الحياة الخاصة. [2]
- ضمان حقوق الاطراف المعنية بالعمل الإلكتروني .
- منح المواطنين الحق في الحصول على المعاملات الإدارية و الخدمات العامة بوسائل إلكترونية .
- تمكين المواطنين منتقديم التصاريح المالية و التجارية إلكترونيا و فق شروط تعاقدية. [3]
- إعطاء شرعية لعمليات البيع و الشراء بالنظام الإلكتروني و خاصة التجارة الإلكترونية .

الفرع الثاني: المتطلبات الإدارية و الأمنية

يتطلب نجاح تطبيق إستراتيجية الإدارة الإلكترونية عموما إجراء تغييرات تنظيمية جوهرية على الهياكل الإدارية داخل المؤسسات الحكومية، باعتبار أن أساليب الإدارة التقليدية لا

[1] عبد الكريم عاشور،المرجع السابقنص24 .

[2] بورغداد فاتح،المرجع السابق،ص11 .

[3] ايتوجي سامية،أطر الرقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الإلكترونية 2013/مقال منشور فيمجلة المعارف،قيم العلوم القانونية،السنة التاسعة،العدد18 ،الجزائر،جوان2015،ص213.

تتناسب مع التطبيقات الإلكترونية التي تستلزم في كل الأحوال المرونة و سرعة إتخاد القرار ، الأمر الذي يرفضه واقع التحول تحول الإدارة شبكية تستغني تماما عن الوظائف الإدارية والرقابية .[1]

و تتمثل المتطلبات الإدارية و الأمنية الواجب مراعاتها عند تطبيق الرقمنة في التالي:

وضع إستراتيجيات وخطط التأسيس :

التي يمكن أن تشمل إدارة أو هيئة على المستوى الوطني لها وظائف التخطيط و المتابعة، و التنفيذ و المشاريع الحكومة الإلكترونية، و في هذه المرحلة لابد من توفير الدعم الإداري مع توفير مخصصات مالية كافية لإجراء التحول المطلوب .[2]

-الإصلاح الإداري:

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية يتوجب احداث تغيير أو ما يسمى بالإصلاح على المستوى الإداري ، و ذلك عن طريق إحداث وظائف إدارية جديدة تتلاءم مع هذا الأسلوب الإداري الحديث (خبير تأمين المعلومات، مشغل البرامج الإلكترونية أو التخلي عن وظائف الإدارية التقليدية).[3]

-تطوير هيكل التنظيم الإداري والخدماتوالمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي:

إن التنظيم الإلكتروني يعتبر عملية متعددة الجوانب و المفاهيم والممارسات فهي ليست بسيطة و يجب إعادة هندسة الهياكل و الإجراءات الإدارية في الإدارات العمومية و ذلك من خلال:

-استحداث وحدات تنظيمية جديدة في الهيكل التنظيمي الجاري العمل به ،وللتكفل نتسير مشروع الإدارة الإلكترونية .

-إرتكاز على هياكل تنظيمية شبكية في الإدارة العمومية .

-إعادة هندسة التنظيمات العامة يتناسب الإدارة الإلكترونية خصوصا بعد إدخال التقنية الرقمية. [4]

الفرع الثالث : المتطلبات الفنية و البشرية :

تتمثل هذه المتطلبات في توفير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية و هي القاعدة الأساسية التي تبنى عليها الإدارة الإلكترونية، إذ لابد من العمل على تطوير مختلف شبكات الإتصالات بما

[1] ايتوجي سامية،المرجع السابق،ص215،214،213.

[2] عبد الكريم عشور،المرجع السابق،ص23و24.

[3] وهيبة حارش،سمير يوسف خوخه متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية و معوقتها في الإدارة الجزائرية،مقال في مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية،المجلد 7،العدد2 ،الجزائر،2021،ص171.

[4] بورغداد فاتح،المرجع السابق،ص12.

يتوافق مع بيئة التحول التي تستدعي شبكة واسعة و متنوعة للكم الهائل من الإتصالات دون إهمال التجهيزات التقنية الأخرى من معدات و أجهزة و حاسبات آلية و محاولة توفيره و إتاحة للأفراد و المؤسسات على أوسع نطاق ممكن.

وتتمثل البنية التحتية للإدارة الإلكترونية في مجموعة من العناصر على غرار الحواسيب و شبكات لاتصالات و برامج حاسوبية بالإضافة إلى الموارد البشرية الذي يرتبط عمله تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات، وكذلك توعية المواطنين بالثقافة الإدارة الإلكترونية الركيزة الأساسية لنجاح عملية التحول من الأنظمة الإدارية التقليدية إلى الأنظمة الإدارية الإلكترونية العصرية [1].

كما تتطلب الكفاءات و المهارات المتخصصة و هو ضرورة وجود يد عاملة مؤهلة تمتلك زادا معرفيا يحيط مبادئ التقدم التقني بشريا مؤهلا لإستخدام تقنيات المعلومات . [2]

[1] بورغداد فاتح،نفس المرجع.

[2] عبد الكريم عشور،المرجع السابق،ص23و24 .

المبحث الثاني :الاطار المفاهيمي الشفافية الإدارية :

الشفافية الإدارية ظاهرة تشير إلى تقاسم للمعلومات و التصرف بطريقة مكشوفة ، و يظهر هذا من خلال المشكلات التي تعاني منها الإدارات في الدول النامية ، العلاقة الوثيقة بين هذه طبيعةالمشكلات و الشفافية .

المطلب الأول: مفهوم الشفافية الإدارية:

برز حديثا مفهوم جدير بالاهتمام ألا و هو الشفافية الإدارية ، و الذي أصبح مسعى العديد من المنظمات لتحقيقه ، ولهذا نحول أن نعرفها و نذكر أهميتها و أبعادها .

الفرع الأول: تعريف الشفافية الإدارية :

يعود الإختلاف في تعريف الشفافية إلى الجهات التي صدر عنها ، فكلما كانت الجهة المتخصصة في مجال معين جاء تعريفها ضيقا يتماشى في حين أن التعريف يكون أكثر إتساعا كلما سعينا إلى توسيع ذلك النطاق .

أولا: التعريف الضيق للشفافية :

من بين الجهات التي حاولت وضع تعريف الشفافية نجد البنك الدولي ، حيث يعرفها في إدارة الأموال العامة بأنها : "الانتشار الدائم و الحقيقي المتواصل للمعلومات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية وقت ظهورها حول المستثمرين بالقطاع الخاص ، والذين يستخدمون القروض و أموال الإتمان العامة . و كذلك المعلومات حول تمويل الخدمات الدولة و إدارة السياسة المالية و النقدية وايضا أنشطة المؤسسات المالية. [1]

حيث اعطى الدكتور سامي الطوخي المعنى الضيق للشفافية بأنها:" أن تعمل الإدارة العامة فيبرز من زجاج كل ما به مكشوف للعاملين و الجمهور ، و تتضمن الانظمة التي تعمل من خلالها الإدارة الوسائل اللازمة التي تضمن العلم و المعرفة للكافة بحقيقة أنشطتها و أعمالها بالإفصاح و العلانية و الوضوح و بالتالي القدرة على استخبارها و محاسبتها ".[2]

ومنه نستخلص ان الشفافية الادارية تعني الشئ الشفاف أي مالا يمنع الرؤيا او ما لايحجب ، اوما يمكن الرؤيا من وراءه وتعني الوضوح .

[1] ربيع نصيرة،دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية،مقال منشور في مجلة الحقوق والعلوم السياسية،جامعةعباس لغرور خنشلة ، العدد08،ج2،الجزائر،2017،ص966،965.

[2] لروي أسماء و عزيزي كريمة،المرجع السابق،ص11.

ثانيا: التعريف الواسع للشفافية :

تناول الباحثون تعريف الشفافية الادارية حيث تسعى للوصول الى معنى واضح لها ،فاتماد الى تعريف برنامج ادارة الحكم في الدول العربية (pogar): فان الشفافية الإدارية تعني اعلان وتقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة . فهي تسمح لمن لهم مصلحة في هذا شان , والتي قد تلعب دور حاسم في الكشف عن المساوئ وحماية المصالح , وكما تمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على مستوى العام ,كما تمتلك قنوات الاتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤلين وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول المواطنين .[1]

كما عرفتها الباحثة يمنى احمد عتوم الشفافية: "بأنها منهج عمل يقوم على الوضوح و العقلانية و المشاركة في اتخاذ القرارات ، و الخضوع الادارية للمسائلة و المراقبة المستمرة من خلال وفرة المعلومات و انفتاح قنوات الاتصال ، و معرفة آليات اتخاذ القرار و اتباع تعليمات و اجراءات إدارية واضحة و سهلة لإنجاز الأعمال داخل المؤسسة و خارجها. [2]

فالتعريف الواسع لمصطلح الشفافية يعني الإلتزام الإدارة باشتراك الموطنين في إدارة الشؤون العامة التي تمارسها لصالح الجمهورمع الالتزام باتخاذ جميع الاجراءات و التدابير التي تضمن تزويد المواطنين بالمعلومات الصادقة عن جميع أنشطتها وأعمالها و وظائفها ، و إعلان الاسباب الواقعية و القانونية الدافعة لها و تقوم بإيضاح طرق و اجراءات مساءلة الادارة عن جوانب القصور أو المخالفة و اقرار حق عام باطلاع و الوصول غير المكلف و السهل المعلومات و وثائق الإدارة كأصل عام.[3]

[1]نعيمة محمد حرب،واقع الشفافية الادارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة،رسالة ماجستر في ادارة الاعمال جامعة الاسلامية_غزة_،كليةالتجارة،فلسطين،2011،ص10

[2]ربيع نصيرة،دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية، جامعة البويرة،جوان 2017،العدد08،ج2،ص.967-966

[3]بن لكحل فهيمة و آيت عمراوي كهينة،الشفافية الإدارية،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق قسم القانون العام تخصص الجماعات المحلية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة عبد الرحمن ميرة،بجاية،2016/2015.ص.14

ثالثا: التعريف الفقهي للشفافية :

كما يجدر بنا الإشارة إلى عدم وجود تعريفات قانونية بالشفافية أدى إلى ظهور تعريفات فقهية حيث عرفها البرقاوي:"الشفافية تعني الوضوح و العقلانية و الإلتزام بالمتطلبات أو للعمل و سهولة الإجراءات و الحد من الفساد ، فشفافية القوانين تعني وضوحها و بساطة صياغتها و فهمها فضلا عن بساطة و سهولة الإجراءات التنفيذية و النزاهة في تنفيذها" .

ثم عرفها بلوتاس انها: "مصطلح يعني الوضوح و الصدق و العلنية في اتخاذ القرارات الإدارية أو المداولات العامة بحيث يعرف المجتمع ما جرى و ما يجري و مما سيجرى".
ثم أشار إليها ميكلوري إلى أنها:" تعني أولا و قبل كل شيء تدفق المعلومات و علانية تداولها من خلال مختلف وسائل الإعلام المرئية و المسموعة والمقروءة لكي تسهم في تسهيل المهام المطلوبة ضد مختلف أشكال الفساد و التوفير تواصل المواطنين بصانعي القرارات و القائمين على الأمور لتحفيزهم على تطويل ومحاصرة الفساد و إجتثاث جذوره " .
فالشفافية هو وسيلة لتساعد في عملية المساءلة لا يمكن أن تتم بصورة مناسبة و فعالة دون ممارسة الشفافية[1].
ومن خلال تعريفات السابقة نستنتج ان الشفافية الادارية ترتبط بجوهر واحد يتلخص في اربع كلمات وهي المصداقية والافصاح والوضوح والمشاركة.

الفرع الثاني: أهمية الشفافية الإدارية

أصبحت الشفافية اليوم من المفاهيم الحديثة، و مطلبا ضروريا في المؤسسات كونها عنصر أساسي لبناء الثقة في مختلف المعاملات ، و أدت لمنع أنتشار الفساد الإداري من خلال فرض الرقابة على الأعمال الإدارة ،و بهذا اكتسبت أهمية كبيرة تتجلى في :
تعمل على إزالة الغموض في اعمال الإداراة و معرفة العاملين بها للأهداف التي تسعى لتحقيقها، لأن العمل المظلم يضعف روح الإنتماء لدى العاملين ، إذا أن ذلك يجعله يشعر بأنه جزء من الإدارة كونه على معرفة بما يجري و يحصل فيها .
تمثل الشفافية احد أهم العناصر نجاح التنمية في الدولة إذ تعمل على زيادة الجودة في الأداء الشخصي و المؤسستي ، فامكانية الوصول للمواطنين بالمشاركة في اتخاذ القرارات تؤدي إلى

[1]بوخسارة سيف،الإدارة بالشفافية كآلية لمكافحة الفساد الإداري،مذكرة ماستر في الحقوق ،قسم الحقوق،تخصص القانون الإداري،كلية الحقوق والعلومالسياسية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2020/2019.ص.11-10

زيادة وعيهم ومعرفتهم بالخيارات المتاحة لهم ، و تعلم على تحقيق العدالة ، للوصول بالإدارة إلى النظام الإداري المفتوح.

تهدف الشفافية على دعم المشروعية و تفعيله و المحافظة عليه من التجاوزات ، إذ أن توفر المعلومات لدى الموظفين عن كيفية التي تصدر بها القرارات ، و يقلص من الفرص التي قد تنتهزها الحكومة لإصدار قوانين و قرارات تمس بهم .

تمثل الشفافية وسيلة لفرض الرقابة الذاتية ، إذ أن الهيئات الإدارية التي تطبق الشفافية يتمتع موضفوها بحرية أكثر أثناء أدائهم لمهامهم ، كونهم يكونون أعلم بنطاق صلاحياتهم و مهامهم مما يوفر للحكومة الوقت و الجهد و المال. [1]

جذب الإستثمارات الأجنبية ، و المحافظة على الإستثمارات الوطنية من خلال وجود التشريعات الواضحة، أما غياب الشفافية فيعتبر إحدى المشكلات التي تواجه المستثمرين في مختلف الدول ، الأمر الذي يؤدي إلى الإجتهاد في التفسير من قبل المسؤولين التنفيذيين بما يؤدي إلى غعاقة العمل و التأخير فيإنجاز المعاملات .

تنمية الخصخصة و ذلك أنها تطلب أعمالا كثيرة و عقودا و اتفاقيات لتقديم الخدمات الفنية و المالية و الاستشارات ، و كل ذلك وفقا للأنظة والقوانين المعمول بها، ونتيجة لكثرة هذه الاعمال فإنه لابد من توافر الشفافية فيها و في كل خطوة من خطواتها. [2]

إن الشفافية في القوانين و الأنظمة تساعد على إزالة العوائق البيروقراطية و الروتينية كالتواقيع و التصديقات الكثيرة وغير الضرورية ، كما تساعد على تبسيط الاجراءات ،و التوسع في اللامركزية مع وضوح خطوط السلطة و بساط الهيكل العكسية ، كما ان وجود تشريعات واضحة و شفافة يؤدي إلى تنمية الثقة العامة المصداقية بين الفئات الكافة. [3]

تحارب الشفافية الفساد بكافة صوره وأشكاله، حيث أن شفافية التشريعات و عدم قابليتها للتأويل يساعد في إزالة المعوقات وتبسيط الاجراءات الأمر الذي يمكن من زيادة الكفاية و فعالية الآداء.

---

[1] لروي أسماء و عزيزي كريمة ،المرجع السابق ،ص11-12.

[2] فهد الرحمن ومسقري رمزي،الإدارة بالشفافية لدى مديري مكاتب التربية و التعليم بمنطقة مكة المكرمة من وجهة نظر المديرين و المششرفين،متطلب تكميلي لنيل شهادة الماجستيرفي الإدارة التربوية و التخطيط،قسم الغدارة التربوية و التخطيط،كلية التربية،جامعة أم القرى،مملكة العربية السعودية،رجب1434ه/مايو2013م،ص29-30.

[3] صرياك مسعودة،دور مبدأ الشفافية وقائي لمكافحة الفساد في الجزائر بحسب القانون 01/06،مقال منشور في مجلة الدراسات القانونية و الإقتصادية،معهد الحقوق و العلوم الإقتصادية،المركز الجامعي،سي الحواس بريكة،،العدد الثاني،،الجزائر،2018ص156.

تعد الشفافية بحياة أكثر أمانا للعاملين من خلال رقابة هيئات الدولة الدقيقة على جميع العناصر التي تسبب أي نوع من المخاطر وتشجيع على استغلال أفضل لأصول المنظمة .[1]

الفرع الثالث: أبعاد الشفافية الإدارية :

تظهر أبعاد الشفافية من خلال انعكاس تطبيقها على أداء الإدارة و آلية اتخاذ القرارات فيها، و فيما يلي أبعاد الشفافية :

1- البعد القانوني والتشريعي :

و يقوم هذا البعد على وضع حدود معينة لمتطلبات الشفافية من خلال تحديث و تعديل التشريعات القانونية بما ينسجم مع التطورات التي تظرأ على الحياة العصرية سواء كان على الصعيد التنظيم الإداري أو السياسي أو الإجتماعي ،ويكمن دور هذا البعد في الكشف عن صور المخالفات التي تصدر عن الإدارة و موظفيها و العمل على ايجاد سبل لمعالجة هذه المخالفات بطرق سلمية و قانونية ، و فرض الرقابة اللازمة لتنفيذ القوانين في المؤسسات الدولة كافة مع ضرورة نشرها لغرض الإطلاع عليها في أي وقت.

2-بعد إجراءات العمل :ان الوسيلة الرئيسية لتحسين الإجراءات هي تبسيط العمل ،وتعتبر من افضل الوسائل والطرق لاداء العمل ،وهي فن تحقيق الاستخدام الاقتصادي الأمثل للمجهودات البشرية، والامكانيات المادية ،والوقت فيها يحقق أداء العمل الطرق .[2]

3-بعد المساءلة الإدارية:

تعد المساءلة من أهم العناصر المهمة التي تستحق الاهتمام ، فلا يكاد أي نظام بشري مهما كانت طبيعته إلا و احتوى أجهزة و أنظمة المساءلة ، فيحاسب الموظف على أدائه أي كان طبعه و مستواه ، و يجازى على حسن فعله فأولى طرق الإصلاح هي نظم المساءلة [3]،حيث توضح اهمية المساءلة بالنسبة للنسق القيمي العام، من حيث ارتباطها بقيم الشفافية والديمقراطية ،من خلال السعي الى تحقيق جودة الخدمة العامة وفعالية التنظيم وتحسين كفاءة الادارة العامة وفعاليتها ،وحماية المصالح العامة بشكل اكثر فعالية .[4]

---

[1] أيوب لعمودي،دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الإداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي و إداري،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر ،2013.

[2] اية جمال ،ربيع بيومي ،متطلبات تطبيق الادرة بالشفافية بالمدارس الثانوية العامة قيوم ،رسالة الماجستر تخصص الإدارة التربوية وسياسات التعليم ،مجلة جامعة القيوم للعلوم التربوية والنفسية ،العددالثاني عشؤ،الجزء الرابع ، 2019،ص 150

[3] لروي اسماء المرجع السابق،ص 13

[4] اية جما ،ربيع بيومي المرجع السابق ،ص150.

4-بعد الإتصال الإداري :

يلعب الإتصال الإداري دورا هاما في حياة المنظمات ، فهو قلب العملية الإدارية لأنه يربط بين مختلف أجزاء المنظمة على هيئة معلوماتية فاعلة ، فهو الذي يؤمن نقل المعلومات بين الإدارات و الأفراد و بين المؤسسات [1]، ويعمل علىرفع الروح المعنوية لدى الموظفين ،وذلك من خلال توفير قنوات ، التصال متعددة على كافة المستويات الادارية ،كما تساهم الاتصالات في مد جسور التفاهم بين اقطاب عملية الاتصال [2]،أي انا نقص التصال الادري يؤدي الى شلل الادارة .

5-بعد أخلاقيات العمل:

يعد بعد الأخلاقي مهما عند تطبيق مبدأ الشفافية، إذا يتبع من قيم ومبادئ مترسخة لدى العاملين، حيث أن هذه القيم تبعدهم وتحميمهم من الوقوع فيالأخطاء و المخالفات ، و نقل نسبة الفساد كلما قويت وتعمقت هذه القيم الأخلاقية فكل عامل يتكون له حس الضمير و المسؤولية تجاه عمله ، و ينشأ لديهم مبدأ لا يقبل المفاوضة وهو الإلتزام بالقانون و الذي يمثل بحد ذاته قيمة أخلاقية .[3]

المطلب الثاني: أنواع الشفافية الإدارية:

من خلال تناولنا لتعريف الشفافية الإدارية و بيان أهميتها و أبعادها، قد يجدر بنا ذكر أنواعها بحيث أن هناك نوعين للإدارة الشفافية ، وهي الشفافية الداخلية و الخارجية و هذا ما سيتم بيانه في هذا المطلب .

الفرع الأول: الشفافية الداخلية :

تعني الشفافية الداخلية انتشار الحر للمعلومات داخل المؤسسات وبذلك تعزز درجة الثقة والتكمين والمشاركة في عمليات المختلفة ،وتضمن الشفافية الداخلية مجموعة التعاملات والاداءات التي تميز بالشفافية ، من توفير مناخ التكمين الحقيقي للقيام بكسؤولياتهم وتوفير المعلومات الضرورية لكل مستوى حسب متطلبات العمل[4]،فنظم المعلومات تستخدم لتمكين مشاركة المعلومات بشكل مستمر في المتناول ومن خلال هذا المنظور يعتبر المعلومات ممكن للشفافية[5]،حيث تختلف مستويات من الشفافية وبشكل متكرر على انها وسيط حيث ان

[1]لروي أسماء،المرجع السابق،ص13.
[2]اية جمال المرجع السابق ،ص151,
[3] لروي أسماء و عزيزي كريمة المرجع السابق،ص ص13-14.
[4]بن لكحل فهيمة ،المرجع السابق ،ص17.
[5] بوخسارة سيف،المرجعالسابق،ص20-21.

السلوكيات الاتصال تختلف مستوى من الشفافية التي بذاتها تتبع اثره في النتائج ،فالشفافية الداخلية تتمثل في العلاقات والتعاملات والمؤسسات التي تتصف بالشفافية داخل الجهة الدولة ونفسها.

ومن خلال عموميات الأدب نستطيع أن ندرك كيفية إدارة الشفافية الداخلية :

أولا: الشفافية بشكل عادي اعتبرت كمقياس يشير إلى دلالات مرتفعة أو منخفضة .

ثانيا: لقد نقشت الشفافية و بشكل متكرر على أنها وسيط حيث أن السلوكيات الإتصال تختلف مستوى من الشفافية التي بذاتها تئثر في النتائج ،فالشفافية الداخلية كمقياس رتبي يتوقع أن يحدث علاقات بين سلوكيات الإتصال ، والنتائج مثل القدرة على التخطيط أو الصناعة القرارات ، فهو ليس مقياس لقدرات القيام بمعالجة المعلومات تؤثر في الشفافية بشكل مؤكد و يعتبر حجم المعلومات التي يجب مشاركتها بها الوقت المناسب أمر حاسم و ضروري لذلك فالإلتزام بالشفافية الداخلية لا يتم فقط من خلال مناقشة الأفكار ، بل أيضا من خلال الصورة الكلية الواضحة و بشكل صريح مع مستخدمين و الإنفتاح يحقق النتائج و يحدث مشاعر الثقة و التمكين و يعزز الإلتزام القائد بالإدارة. [1]

الفرع الثاني : الشفافية الخارجية:

إن الشفافية الخارجية هي الإدارة العامة ترتبط بشكل أساسي بالمحيط الخارجي لها من أفراد و جماعات و مؤسسات وما تقدمه من خدمة تلبي من خلالها احتياجات المجتمع الخارجي إذ من المفترض أن تلجأ إلى تطبيق فكرة تمكين المواطنين من أدائها وتقوم بتصحيح مسارها في ضوء الخدمات الراجحة للمجتمع الخارجي و أن تنتهج المنهج الديقراطي في التعامل مع القضايا و المشاكل المختلفة من خلال طرحها للمناقشة وتوفير أكبر قدر للمعلومات و ذلك بإتباع أساليب إتصال متنوعة توفر من خلالها البيانات و المعلومات المتعلقة بها و بالتالي يصبح كل شيء فيها واضح و يعزز الثقة و المصداقية لدى المجتمع الخارجي للتمتع بدرجة شفافية عالية.[2]

كما أن الشفافية أداة تنظيمية مهمة على المستوى المحلي والعالمي مثل دول الإتحاد الأوروبي و دولة الولايات المتحدة الأمريكية و الكثير من الدول النامية التي شكلت حكومتها

[1] جبابرية توفيق و جبلون آمال،الشفافية كآلية لمكافحة الفساد في الإدارة المحلية،دراسة حالة بلدية سدراتة،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،قسم علوم السياسية تخصص الحكومة المحلية و التنمية السياسية و الإقتصادية،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة 08 ماي 1945،الجزائر ،2014،ص21-22.

[2] بلكحل فهيمة ،المرجع السابق،ص16.

أنظمة للكشف عن الفساد من اجل حماية الحقوق المدنية من مخاطر الفساد في المؤسسات ، وذلك بوضع منظومة معينة لقياس تحسن أنظمة للكشف عن الفساد من أجل حماية الحقوق المدنية من مخاطر الفساد في المؤسسات ، و ذلك بوضع منظومة معينة لقياس تحسن أنظمة الشفافية مستندة على مدى ونوعية استعمال هذه المعلومات ومن حيث دقتها و مجالها والتي هو مزودة من قبلنظام مستند إلى مقاييس معينة.[1]

كذلك نجد في الأدب التسويق تدفق المعلومات من المجتمع أمر له علاقة بالشفافية ، و يثيرالادب المتعلق بالشفافية إلى امكانية الربط بين الشفافية و الحكمانية و الإستقرار الإقتصادي حيث الإنفتاح و المشاركة الواسعة في المعلومات تمكن من المشاركة في صنع القرارات من طرف العامة و الرفع من سرية مساءلة الحكومة و تخفيف على التركيز و تخفيف التركيز عن الفساد وعلى القيادات أن تلعب دور أكثر تطور و أن تكون اكثر انظمام بالناس من حيث الفهم احتياجاتهم و اهتماماتهم و إيجاد حل للمشكلات التي يواجهونها. [2]

إذن نستخلص ان كل من الشفافية الداخلية و الخارجية لا يمكن تقسيمها فكلاهما يكمل الاخر، فالشفافية الداخلية تعني البيئة الداخلية للإدارة ،أما الشفافية الخارجية فتعني بالبيئة الخارجية التي تتعامل معها االمؤسسةو هناك علاقة ارتباط بينهما و كل منهما يتكامل مع الاخرفي الآخر مما ينعكس على تحقيق رسالة و أهداف الإدارة. [3]

[1] جبابرية توفيق ،جيلون امال ،المرجع السابق ً20.
[2] بوخسارة سيف،المرجع السابق،ص19-20.
[3] بن لكحل فهيمة ،المرجع السابق،ص19.

المبحث الثالث: الإدارة الرقمية البنية والأساسيات:

ترتكز الإدارة الرقمية على بناء شبكي متماسك في أداء وظائفها المختلفة وفقا للأنظمة الرقمية و إنما يقتضي بالأساس ضرورة توفير البنية التحتية و التي يمكن تناولها بشكل مركز في هذا المبحث.

المطلب الأول: نظام الإدارة الرقمية:

يقدم نظام الإدارة الرقمية تنوعا من الشبكات الرقمية تأخذ أشكالا مختلفة تبعا لطبيعة الإدارة ومستوى جاهزيتها والتي تشمل غالبا الشبكات التالي[1] :

اولا : شبكة الإنترنت (intrnet) : و هي عبارة عن شبكة عملاقة من الحواسيب المتاشبكة حول العالم و تربط المجتمعات بكل قطاعتها ونشاطاتها المختلفة ، تمكن مستعمليها من الوصول إلى المعلومات المختلفة عن طريق هذه الحواسيب.[2]

و من أهم الخدمات التي تقدمها الإنترنت للإدارة الرقمية يمكن أن نذكر :

أ-خدمة منتديات الحوار (New Group) .

ب-خدمة المحادثات (Chating) .

ج-خدمة الإتصال عن بعد (Telecommunication Network) .

هـ-خدمة البريد الإلكتروني .

د-خدمة شبكة الويب(www.world-wide-web).

ثانيا- الشبكة الداخلية للمنظمة (الإنترنت/Intrnet) :

تسمح للموظفين و المنتسبين لهذه المنظمة بالحصول على البيانات و المعلومات و تبادلها داخل المنطمة مع فتح قنوات إتصال جديدة بين الموظفين ، و الفرق بينها و بين الإنترنت أن هذه الأخيرة مفتوحة لأي شخص في العالم بينما الأولى خاصة فقط بمنتسبي المنظمة ، و تحمي بما يسمى بالجدار الناري من الغرباء .

[1] عبد الكريم عشور،المرجع السابق،ص27_26.

[2] موسى عبد الناصر ،محمد قريشي ،مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي لدراسة حالة ، مقال منشور في مجلة الباحث 2011،كلية العلوم والتكنلوجيا ،جامعة بسكرة ،الجزائر 2011،ص 19

ثالثا- الشبكة الداخلية للمنظمة (الإكسترانت/Extrant) :

وهي امتداد للشبكة الداخلية بحيث تسمح لمجموعات خارجية و التي لها علاقة بطبيعة نشاط المؤسسة كالزبائن ، و أطراف أخرى بالإطلاع على المعلومات التي يتم عرضها بواسطة الأنترنت .[1]

و بالتالي تظهر أهمية نظام الإدارة الرقمية من حيث ما يوفره من غطاء ، و يمثل روابط إتصال متناسقة ، تتخذ في إقامة نظام المعالجة المعلوماتية و التي تتيح التواصل ، و تقديم الخدمات على الخط المباشر مع إختلاف في ما يمكن أن تقدمه الشبكات الثلاث الواقع الإدارة الرقمية .

المطلب الثاني: عناصر و وظائف الإدارة الرقمية:

تتطلب الإدارة الرقمية حتمية توفير عناصر أساسية توضح أعمال الرقمية ، و تختلف وظائف تنطوي ضمن إطار التحول الإلكتروني في الإدارة التقليدية ، والتي سوف نبنيها فيما يلي

الفرع الأول : عناصر الإدارة الرقمية :

تتمثل الإدارة الرقمية إلى ثلاثة عناصر أساسية كالتالي:

أولا- عناصر الحاسوب (Hardware) :

هو يضم المكونات المادية للحاسوب و مختلف نظمه وملحقاته[2]، و التي تعتبر حتمية للإستفادة من قدرات الحاسوب، و يعتبر الحاسوب من أهم الركائز التي ساهمت في زيادة تفاعل الإنسان مع الآلة ، فلم يقتصر دوره في الجانب المتعارف عليه من التعامل معه بشكل مباشر لأداء عمل معين ، بل تعدى ذلك إلى استخدام مختلف تقنياته التي تخدم الإنسان[3] ، وما توصل إليه صانعوا العتاد في العالم حتى تتحقق ميزتين أساسيتين :

-توفر تكاليف التطوير المستمرة وتكاليف الصيانة.

-ملائمة العتاد للتطورات البرمجيات تنظم المعلومات.

أما من حيث أنواع و أفضلها فهذا الإجتهاد يرجع في الأساس إلى مدى حاجة المنظمة للعتاد و التطبيقات المستخدمة فيها .

---

[1] رانية هدار ،المرجع السابق،ص56.

[2] عشور عبد الكريم،المرجع السابق،ص ص29،28 .

[3] عشير فاطمة الزهرة،المرلفق العامةفي ظل نظام الإدارة الإلكترونية،دراسة حالة، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في الحقوق و العلوم السياسية تخصص ،قانون إداري ،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،كلية الحقوق و العلوم السياسية،2018-2019،ص ص 34،33.

بطبيعة الحال برافق الأجهزة معدات كثيرة أساسية و أخرى كمالية كالطابعات،الكاميرات، أجهزة الصوت الماسحات الضوئية ، وسائط التخزين و غيرها. [1]

ثانيا- البرمجيات (Software):

وتعني الشق الذهني من نظم و شبكات الحاسوب تتوزع على فئتين رئيسيتين هما برامج النظام التطبيقات و تظم برامج التطبيقات العامة مستعرضات الويب برامج إدارة النظام برامج الدعم الجماعي رسوم الحاسوب و قواعد البيانات ، أما برامج التطبيقات الخاصة فتكون بحكم طبيعتها متنوعة و متباينة.[2]

وفي الغالب تقوم المنتمة إما بشراء منظومة جاهزة كاملة تحتوي انظمة شاملة للمنظمة بهدف التحول للإدارة الرقمية أو تقوم ببرمجة تلك المنظومة في حال توفر ضياع المعرفة لديها، مثلما تفعل الجامعات التي تحت الدراسة حيث يتوفر لديها طاقم معرفة في مراكز تكنولوجيا المعلومات يقوم بتطوير و تجهيز أنظمة حاسوبية متكاملة بهدف التحول الإدارة الرقمية الكاملة[3]

ثالثا-صناع المعرفة :

إذ تمثل القيادات الرقمية (Digital Leaderships) وكل ما يشمل الرأس مال الفكري و المديرون، و المحليون للموارد المعرفية ، فدور صناع المعرفة يكمن في محاولة خلق ثقافة معرفية جديدة داخل الإدارة الإلكترونية ، عن طريق تغيير طرق التفكير، و ترقية أساليب العمل الإداري ، وفق ما يتمتعون به من خبرات ، و معارف في مجال المعلوماتية. [4]

ويجدر التأكيد على حتمية وجود عنصر التكامل أثناء التأسيس الفعلي النموذج الإدارة الرقمية، عن طريق إعطاء الأولية لتكامل العمليات التي تمثل وسيلة من خلالها أنظمة المعلومات، مناهج العمل ، و هذا بهدف تجزئة المصالح مما يسمح للمستخدمين بالتوجه نحو شباك واحد5.

[1] بوشفيرات رضوان،بوعبد الله علي،دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل خدمات الإدارة المحلية دراسة حالة بلدية الشقفة،مذكرة مكملة لنيل شهادةالماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص إدارة الجماعات المحلية ،جامعة محمد الصديق بن يحي جيجلكلية الحقوق و العلوم السياسية ،2018،2017،ص21.

[2] جملية ذهيبة،المرجع السابق.

[3] عشير فاطمة الزهرة ،المرجع السابق،

[4] عشور عبد الكريم ،المرجع السابق،

[5] عشير فاطمة الزهرة، المرجع السابق.

الفرع الثاني: وظائف الإدارة الرقمية :

و تتمثل فيما يلي :

أولا: التخطيط الإلكتروني: يعرف التخطيط بأنه الوظيفة الإدارية التي تحدد أهداف المنشأة العامة و الأهداف التفصيلية للإدارة ، تم إيجاد الوسائل المناسبة لتحقيقها ، كما أنها عملية ذهنية يقوم بها المديرون بالإعتماد على تفكيرهم الخلاق من خلالها يتم بلورة الحقائق و المعلومات المتاحة عن موقف معين.[1]

قد يختلف التخطيط الرقمي من حيث التحديد العام عن التخطيط التقليدي و ذلك لأن كلاهما ينصب على وضع الأهداف، و تحديد وسائل تحقيقها ، لكن هناك اختلافات جوهرية يمكن أن ترد في ثلاث مجالات هي :

إن التخطيط الإلكتروني هو عملية ديناميكية في إتجاه تحقيق اهداف واسعة، مرنة آنية و قصيرة المدى كما انها قابلة للتحديد و التطوير المستمر ، خلافا للتخطيط التقليدي الذي يحدد الأهداف من أجل تنفيذها في المستقبل .[2]

أنه لعملية مستمرة يفضل المعلومات الإلكترونية دائمة التدفق .

أنه لا يتجاوز فكرة تقسيم العمل التقليدية بين الإدارة و أعمال التنفيذ ، تجميع العاملين يمكنهم المساهمة في التخطيط الإلكتروني في كل زمان و مكان .[3]

تعطي البيئة الرقمية قوة للتخطيط الإلكتروني إنطلاقا مما يميز البيئة الرقمية من التغير بسرعة ، عبر الشبكات المحلية و العالمية ، مما يتحقق قدرة على الوصول إلى الجديد من الأفكار ، والأسواق ، و المنتجات و الخدمات غير الموجودة ، وهذا ما يعطي ميزة ، و أفضلية لعملية التخطيط الإلكتروني على حساب الشكل التقليدي .[4]

ثانيا: التنظيم الإلكتروني (E.Organizing):

عرف ديسلر التنظيم على انه هو الأكثر ارتباطا بالمكان ، فهو ترتيب الأنشطة بطريقة تسهم في تحقيق أهداف المنظمة .[5]

يمكن توضيح مدى مساهمة الإدارة الرقمية في تطوير عملية التنظيم من خلال النقاط التالية :

[1] إكرام عطية،فاطمة الزهراء زرزور،دور الإدارة الإلكترونية في الظروف الاستثنائية(كوفيد19)،مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترفي الحقوق تخصص قانون إداري، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر،2021، ص21و22.

[2] بوشفيرات رضوان،المرجع السابق،ص33.

[3] عشير فاطمةالزهرة ،المرجع السابق ،ص 40.

[4] عبد الكريم عشور ،المرجع السابق،ص30.

[5] جميلة ذهيبية،المرجع السابق.

- التنظيم الإلكتروني هو تنظيم مرن يسمح بالإتصال و التعاون بين مختلف الأفراد .
- التشبيك الواسع بين جميع العاملين عن طريق الشبكة الداخلية Internet، هذا ما يحقق الصلات القائمة في الوقت الحقيقي و في كل مكان في المؤسسة .
- تحقيق متغيرات مهمة في قوة العمل مما ينعكس بشكل كبير عن المؤسسة وتتجسد في جانبين :

استخدام عمال ذوي تخصصات ومهارات عالية .

استخدام العاملين عن بعد على أساس الحاسوب .[1]

ثالثا: الرقابة الإلكترونية: (E.Controlling)

إذا كانت الرقابة التقليدية تركز على الماضي لأنها تأتي بعد التخطيط والتنفيذ ، فإن الرقابة الرقمية تسمح بالمراقبة الآتية من خلال شبكة المؤسسة أو الشركة الداخلية ،مما يعطي إمكانية تقليص الزمانية بين عملية مستمرة متجددة تكشف عن الإنحراف أولا بأول من خلال تدفق المعلومات و التشبيك بين المديرين و العاملين و المستهلكين فالجميع يعمل في الوقت نفسه ، و هو ما يؤدي إلى زيادة تحقيق الثقة الإلكترونية ، و الولاء الرقمية سواء بين العاملين و الإدارة او بين المستفدين و الإدارة مما يعني ان الرقابة الرقمية تكون أكثر إقترابا من الرقابة القائمة على الثقة .[2]

و لها العديد من المزايا :

تحقق الرقابة المستمرة بدلا من الرقابة الدورية.

تحقق الرقابة بالوقت الحقيقي وفي آن الحقيقي بدلا من الرقابة القائمة على الماضي، فهي تحقق الرقابة بالنقرات بدلا من الرقابة بالتقارير.

الحد من المفاجآت الداخلية في الرقابة.

أن الرقابة الرقمية تساعد على إنخراط الجميع في معرفة ماذا يوجد في المنظمة إلى حد كبير ، من أجل تحقيق مستلزمات الرقابة و الحد من المفاجآت و الأزمات في المنظمة.[3]

رابعا: القيادة الإلكترونية :

يؤدي التحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية إلى إحداث نقلة نوعية كان من نتائجها الإنتقال إلى نمط القيادة الإلكترونية ، و التي تنقسم إلى ثلاثة أنواع :[4]

[1]سامي مريم ،الادارةالالكترونية دراسة مقارنة ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون العام تخصص إدارة مالية،جامعة اكلي محمد اولحاج البويرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،الجزائر ،2016،ص 24.

[2]عبد الكريم عشور،المرجع السابق،ص31.

[3]سامي مريم،المرجع السابق،ص25.

[4]عبد الكريم عشور ،المرجع السابق،ص31.

1. **القيادة التقنية العملية :** حيث ترتكز في نشاطاتها على استخدام تكنولوجيا الانترنت وهي تتميز بتوفير المعلومات وتحسين جودتها ، وهي التي تعرف بقيادة الإحساس بالثقة مما يؤدي إلى امتلاك القائد الإلكتروني قدرات في تحسين مختلف أبعاد التطور التقني في الأجهزة و البرمجيات.[1]
2. **القيادة البشرية الناعمة :** ترتكز هذه القيادة على حتمية وجود قائد يمتاز بالحرفية و المعرفة وحسن التعامل مع الزبائن ، الذين يبحثون عن سرعة الإستجابة لمطالبهم ، كما تتسم هذه القيادة بالقدرة على إدارة المنافسة و الوصول إلى السوق ، وبالتركيز على عنصر التجديد في جودة الخدمات كالمتعاملين .
3. **القيادة الذاتية:**و تعني قدرة القائد الإلكتروني على الإعتماد على نفسه في إدارة موقعه الإداري و الجاهزية لاتخاذ القرارات السريعة لمواجهة الطوارئ ، و القدرة على تقسيم عمله و تعديل مساره ذاتيا في أي وقت ، و لهذا يتسمون بالخصائص التالية :

_القدرة على تحفيز أنفسهم وإبقاء التركيز على إنجاز المهام.

_فهم المنظمة ومساهمتها من أجل حل المشكلات.

_الرغبة في المبادرة والمرونة في التكيف للبيئة المتغيرة.

_المسؤولية عن مساراتهم المهنية وأنشطتهم و تطورهم.

_البراعة المهارة والسعي إلى تحقيق أهداف المنظمة.[2]

المطلب الثالث: معوقات تطبيق الإدارة الرقمية :

تتعرض الإدارة الرقمية إلى تحديات مختلفة و متعددة و يمكن حصرها و تحديدها في ما يلي:

الفرع الأول: المعوقات الإدارية:

تتجه بعض الدراسات إلى محاولة تحذير و حصر المعوقات الإدارية في تطبيق الإدارة الرقمية في ضعف التخطيط و التنسيق لبرامج الإدارة الرقمية على مستوى الإدارة العالية لبرامج الإدارة الإلكترونية، و عدم قدرتهم على التخلي على نمط الإدارة البيروقراطية ، و محاولة تمسك بمبادئ الإدارة التقليدية و كذا مقاومة التغير في المنظمات و المؤسسات الوطنية من طرف

[1]عشير فاطمة ،المرجع السابق ،ص40.
[2]جميلة ذهيبة ،المرجع السابق.

العاملين فيها و التي تبرز ضد تطبيق التقنيات الحديثة ، خوفا على مناصبهم و مستقبلهم المهني.[1]

الفرع الثاني: المعوقات السياسية و القانونية:

تشمل هذه المعوقات ما يلي :

غياب الإرادة السياسية الفاعلة ، و الداعمة لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الإدارات الإلكترونية ، و تقديم الدعم السياسي اللازم لإقناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة و مواكبة العصر الرقمي .

غياب هيئات على مستويات عليا في الأجهزة الحكومية تتبادل تشاور سياسي ، و تنظر في تقارير اللجانالمكلفة بتقويم برامج التحول الإلكترونيلاتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر الجاهزية الإلكترونية و ترقيته .

غياب تشريعات قانونية تحرم إختلاف و تخريب برامج الإلكترونية وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها. [2]

الفرع الثالث: المعوقات المالية والتقنية :

تتمحور المعوقات المالية حول إرتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الإلكترونية وهو ما يحد من تقدم مشاريع التحول الإلكتروني، و كذا قلة الموارد المالية لتقديم برامج تدريسية ،واللجوء لخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذات كفاءة عالية ، كذلك ضعف الموارد المالية المتخصصة لمشاريع الإدارة الإلكترونية ، إضافة إلى مشكل الصيانة التقنية لمخططات الإدارة الإلكترونية ، و صعوبة الوصول المتكافئ لخدمة شبكة الإنترنت نتيجة إرتفاع تكاليف الإستخدام لدى الكثير من الأفراد.[3]

الفرع الرابع: المعوقات البشرية:

تتمثل فيما يلي:

ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى الإجتماعي و التحطيمي .

قلة البرامج التدريس في مجال التقنية الحديثة المتطورة.

تنامي شعور بعض المديرين و ذوي السلطة بأن هذا التغير بشكل تهديدا.

---

[1] فتيحة فرطاس ،عصرنة الإدارة العموميةفي الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية و دورها في تحسين خدمة المواطنين،مقال منشور في مجلة الإقتصاد،العدد 15،المجلد2،جامعة الجيلالي بونعامة،خميس مليانة،الجزائر،2016،ص320. www.asjp.cerist.dz-en 2019.article

[2] عبد الكريم عشور،المرجع السابق،ص38

[3] خلفاوي إيمان،زويتني مريم،المرجع السابق،ص44و45 .

قلة تشجيع المسؤولين للأفراد على التعلم الذاتي للبرامج و تطبيقات الإدارة الإلكترونية وتقنية المعلومات.

قصور نظرة الموظفين و العمال الإداريين في الإدارات إلى المشروعات التقنية و الحاسب عامة على رؤية ما تكلفه هذه المشروعات من نفقات دون النظر إلى إيجابياتها و فوائدها. [1]

الفرع الخامس: المعوقات الأمنية:

تعتبر المعوقات ذات الطبيعة الأمنية من أهم أبرز العناصر و العوامل التي تعيق تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية ، ذلك أن مسألة أمن المتعاملين مع الإدارة و كذا أمن الملفات و المعاملات الإدارية ذات أهمية بالغة كونها تتصل بالثقة العامة إن ايجابا أو سلبا. [2]

ولتوفير هذه الحماية لابد من توفر عناصر أساسية هي:

العنصر المادي من خلال توفير الحماية المادية لنظم المعلومات .

العنصر التقني باستخدام التقنيات الحديثة في دعم و حماية أمن المعلومات .

العنصر البشري بالعمل على تنمية مهارات و رفع القدرات و الخبرات لدى العاملين في هذا المجال.[3]

[1] مكيد علي،بوزكري جيلالي،معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائر،دراسة حالة المركز الجامعي بتسمسيلت، مقال منشور في مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية،دراسة إقتصادية 19(02) جامعة زيان عاشور،الجلفة،الجزائر،ص227و228.

[2] تبون عبد الكريم،التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، المبررات و المعوقات،مقال منشور في مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية 2716-8333 EISSN/ISSN 2661 المجل04العدد 03 الجزائر،2021،ص79 .

[3] عبد الكريم عشور،المرجع السابق،ص40.

خلاصـــة الفصل:

نستخلص من هذا الفصل ان الادارة الرقمية نظام اداري حديث يرتكز على عدة اليات مبتكرة والتي جاءت لتطوير وترقية العمل الاداري ،والتي يمكن ان تتخطى العديد من المعيقات الادارية والتحديات والعراقيل التي تعيق نجاح الادارات ومن اهم هذه العراقيل الفساد الاداري ،ومنه اوجبت الادارة الرقمية الية خدمة الرقمية والتي ابدت دورها في تكريس الشفافية الادارية لمنع كل انواع الفساد الاداري ،وتعمل على تحسين خدمات عن طريق تطبيق انظمة حديثة.

الفصل الثاني

تحول الإدارة الى تحول الرقمي وتضمن االى سبل وتكريس الشفافية الإدارية في الجزائر

تمهيد الفصل الثاني :

إن مسألة الإدارة الرقمية في الجزائر أخذت نصيبا كثيرا من الدراسة وقطعت الجزائر بذلك شوطا من الاحتمالات التي أرست على عاتقها ضرورة التحول الرقمي في الجزائر ونظر في مسألة البنية التحتية للمؤسسات وما يتناسب ظروفها وامكانياتها وعرفت الجزائر عدة مؤشرات بهذه الجاهزية الرقمية مع إرساء معالم شفافية والنزاهة وأخلقت العمل داخل الإدارات العامة بغية تحقيق الأهداف السامية.

المبحث الأول : واقع جاهزية الإدارة الرقمية في الجزائر:

تنطلق خطوات التطور الولى في التاسيس المشروع الادارة الرقمية ،نحو ايجاد واقع وبئة مناسبة لاحدث تحول ناجح ،وانطلاقا من ذالك سنتطرق فهذا المبحث الى واقع جاهزية الادارة الرقمية في الجزائر، كمرحلة اولية ضمن خطوات التحول الرقمي .

المطلب الأول: توقعات تحول الرقمي في الجزائر:

عملت الجزائر على الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت والتقنيات المرتبطة بها ،من خلال ارتبطها بشبكة الانترنت عام1994 عن طريق مركز البحث والاعلام العلمي والتقني ،الذي تم انشاؤه من طرف وزارة التعليم العالي في مارس 1986 ،كان من مهامه الاساسية اقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات اقليمية دولية مع انطلاق الربط بالانترنت في الجزائر عرفت الجزائر منذ 1994 تزايد تطورها ما في مجال الاشتراك واستخدام بالانترنت ،وفي نفس السنة ارتبطت بالنترنت عن طريق ايطاليا بسرعة تقدر ب9600حرف الثنائي في الثانية .

كما قدرعدد الهيئات المشتركة في الانترنت سنة 1996 حوالي 130هيئة وفي سنة 1999،أي بعد خمس سنوات من دخول الانترنت الى الجزائربلغ عدد المشتركين في الشبكة 800هيئة ،منها 100هيئة في القطاع الجامعي ،500في القطاع الاقتصادي ، و150في القطاعات الاخرى،وخلال هذه السنة قدر عدد مشتركي مركز بحوالي 3500مشترك ، حيث عرفت الجزائر في هذه الفترة نمو ضعيفا في نسبة استعمالات والاشتراكات في الانترنت ،وهذا ما يمكن تسجيل العكس منه لدى المؤسسات .[1]

[1]عبد الكريم عشور ،المرجع السابق ،ص117_118.

كما ان خطة العمل مجمع اتصالات الجزائر لسنة2022 ،ثم تحديدها في عدة نقاط تمثلت في تحديد الرؤية والمحاور الستراتجية ، تطوير وامن موثوقية البنية التحتية للشبكة وتنويع الدخل وتامين اعمال المجمع وغيرها التي يعمل من اجلها المجتمع .

ان مجمع اتصالات الجزائر يضم اكثر من 25 الف موظف موزعين عبر كامل التراب الوطني يعملون من اجل تقديم احسن خدمة للافراد ،حيث تضم شركات فرعية تتمثل في الاتصالات الجزائر التي تنشط في المجال الانترنت والهاتف الثابث واتصالات الجزائر بالاضافة الى اتصالت الجزائر الفضائية ، واتصالات الجزائر اوروبا التي تشرف على الكابل البحري ،حيث تسهر هذه المؤسسات وتعمل على تحسين الخدمة المقدمة للمواطن وتلبية كل جاجياته عبرالتراب الوطني .[1]

يمكن أن نشير إلى العديد من المجالات:[2]

– قطاع البريد والاتصالات: يقدم قطاع البريد والمواصلات العديد من الخدمات عن بعد للمستفيدين منها وعلى الرغم من الصعوبات المطروحة فإنه يسعى لتطويرها معنى ذلك أن قطاع البريد والمواصلات دخل حيز الرقمنة ووجد تفسير في خدماته مع المواطنين

–**الحوالة الكترونية:** وتستخدم التحويل الأموال الشخص أخر ليرسله Fond Electrique de transfertوهذه الكلمة متوفرة في كل مكاتب البريد الجزائر المرتبطة بالشبكة

–**السحب الآلي للأموال:** باستعمال بطاقة الحب في طريق الصرف الآلي وتسهل في الشبابيك بالمكاتبوهي محمية برقم سري وتعمل على كل أجهزة الصراف الآلي في الجزائر

–**بقطاع الضمان الاجتماعي** : في إطار منظومة الضمان الاجتماعي وعصرنة الإدارة و تبسيط إجراءات الخدمة، شرعت وزارة الضمان الاجتماعي في استعمال نظام البطاقة

[1] دبيحي مباركة،دور التحول الرقمي في تعزيز فرص الاندماج في المجتمع الرقمي ،مقال منشور في مجلة الابداع ،الجلد 13،العدد01،جامعة الجزائر ،مخبر ادارة التغير في المؤسسة الجزائرية ،الجزائر ،2023، 186_187.

[2] عمارة مسعودي ،مناصرية حنان، دراسة كرونولوجية تطبيقية وتشريعية للتحول الرقمي في الجزائر، مقال منشور في في مجلة الجزائر للحقوق والعلوم السياسية ،المجلد 07،العدد 02(2022)،الجزائر،2022،ص562_587.

الالكترونية[1] بطاقة شفاء2007

–قطاع التعليم العالي من خلال خلق منصة للربط بين الأساتذة والطلبة وبين الوزارة والطلبة ونحو ديمقراطية المعلومات سواء في الحصول عليها وتوصيلها في الزمن الحقيقي وبصفة تفاعلية من خلال

الحصول على كل أنواع المعلومات: علمية تقنية متخصصة على أي شكل كان من الدعائم.

–**قطاع التربية الوطنية**:وذلك بالتسجيل في شهادة البكالوريا عبر مواقع وزارة التربية الوطنية والاطلاع على نتائج البكالوريا وشهادة التعليم المتوسط على شبكة الأنترنت أو من خلال شبكة موبيليس

–**قطاع الصحة**: إذ تم التوقيع على اتفاقية أخرى من وزارة الصحة و اتصالات الجزائر تشمل 470موقع موقعا من مستشفيات وقطاعات صحية

المطلب الثاني: البنية التحتية للرقمنة وضرورتها:

ان تحديد البنية التحتية للرقمنة وضرورتها على تقييم على البيئة ،تمهيد لاجراء المعاملات عن طريق الانترنت ،والشبكات الالكترونية الاخرى ، حيث عملت الجزائر نجو ايجاد بنية تحتية رقمية واستكمال المسارات الضورية للتحول الرقمي ،ويتنطرق الى اهم البرامج لمعرفة مدى الاهتمام بالبنية التحتية الرقمية فيمايلي:

اولا:الوكالة الفضائية والقمر الصناعي الجزائري:[2]

يرجع انشاء هذه الوكالة الفضائية الى شهر جانفي 2002،وتعرف باسم الوكالة الفضائية الجزائرية التي شهدت في نوفمبر 2002اطلاق القمر السات 1،ووضعه في مساره (alssata)،وهويمثل اسهام ،وبرنامج وطني هام.

ثانيا:جهود شركة سونغاز:

انتقالا مع ضرورةالرقمنة وتوفير الفرص الكاملة للاتصالات السريعة والمتاحة لشريحة اكبر من المجتمع ،وتوسيع ،وتسهيل ربط الموظفين بالإدارة العامة ،قامت شركة الوطنية سونغاز بربط مركزها كاحدى التجارب الولى بولايتين (عنابة وهران) ، اذا عن طريق هذا الربط

[1]انطلاق توسيع بطاقة الشفاء،جريدة اكبر،2013، الموقع الالكتروني www.elchadoom.com ،نقلا مرجع السابق عمار مسعودي،مناصرية حنان.

[2]عبد الكريم عشور ،المرجع السابق ،ص123_124.

ثم تحويل كابل للكهرباء من مجرد ناقل كهربائي الى ناقل لتدقيق الانترنت ،يصب حوالي 3,4 ميغابيت ، وذلك عن طريق التحول الاعتماد على استخدام تكنلوجيا الانترنت بواسطة الكهرباء،حيث ثم الاستغناء عن استخدام الهاتف ضمن هذا التوجه ،انطلاق من نسبة السكان الذين يتوفر لديهم الاشتراك في الكهرباء تقدر 97بالمئة بينما لا يتجاوز عدد مشتركي الهاتف 10بالمئة .

ثالث:تجربة الحظيرة السيبرية سيدي عبد الله:

اطلقت هذه التجربة الى نقلة توعية في اطار تحقيق وتهيئة المناخ التشريعي وتنظيمي الملائم ،وكان الاطار التقديري لها يتمحور حول جوانب ثلاث تبني عليها الحظيرة ، والتي تنحصر في مراكز البحث والتكوين ،ثم المؤسسات ، اظافة الى جصانة والدعم ،التأكيد على ان الحظيرة السيبرية سيذي عبد الله تتكون من معهد عالي للاتصالات ،ومدرسة للنابغين ،ووكالة الانترنت ،ووكالة اتصالات ،وكذالك مكاتب الحاصنات لمؤسسات التكنولوجيا المتقدمة ،والذي يتجسد في مشروع قطب تقني واقتصاي مستقبلي

رابعا:اتفاقيات اوركل مع سوناطراك والبريد:

حيث تتمثل اتفاقيتين (oracle) الامريكية ،والتي تعتبر من كبار الرواد العاملين في مجال برمجيات المؤسسة الوطنية للبريد والمواصلات بغيت تحقيق (oracle university)،وتتعلق بالعمل على الضبط وتنظم مختلف البرامج الحكومية في مجال التقنيات الحديثة الخاصة بتكنلوجيا الاعلام والاتصال في حوالي 12 مؤسسة للتعلم العالي ، وفي الاطار هذه الشراكة التزمت او راكل بتقديم العديد من التجهيزات المختلفة للاعلام الالي .

إذ يتضح من خلال قد ما قدمناه أن الرقمنة في قطاعات كثيرة ورغم ضرورتها إلى أنها تنظر في إمكانيات هاته المؤسسات في بناها التحتية وما يلائمها في حالة اعتمادها للرقمنة يمكن من خلال ذلك عصرنتها وجعلها أكثر مرونة وسرعه في التطبيق عبر معابر وتطبيقاتها تسهلها الانترنت.

المطلب الثالث: مؤشرات جاهزية الإدارة الرقمية في الجزائر:

تطرقنا في مطلبنا هذا الى مجموعة من المؤشرات الدالة على قدرة الجزائر للولوج الى الرقمنة .

أ-مؤشرات الجاهزية الالكترونية قبل سنه 2008:

اعتبرت الجزائر من بين الدول التي توفرت فيها متطلبات إطلاق المشروع الحكومة الالكترونية، بالنظر للمؤهلات الالكترونية التي كانت تحوز عليها شبكات الهاتف الثابت والنقال وتوفر شبكه الانترنت، لكن هذه المؤهلات لم تكن مكتملة حيث أدرج التصنيف الأممي سنه 2001 الجزائر فيها يتعلق بمؤشرات جاهزيتها لمشروع الحكومة الالكترونية في أواخر ترتيب الدول[1]

والسبب في هنا التأخر حسب جمهور الدارسين لانشغال الجزائر خلال تلك الفترة بمخالفات الأزمة السياسية والأمنية التي عاشتها، من جاهزية الجزائر لاستقبال هذا النوع من التكنولوجيا الرقمية على مجموعه من المؤشرات يمكن اجمالها في:

مؤشر الوصول إلى الشبكة:أو التواجد الحكومي الرسمي على الويب، حيث عملت الجزائر على تهيئه الأرضية المناسبة للتحول الالكتروني بالتوجه بداية نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمدخل الرئيسي لها ويمثل انتشار انترنت مرحله هامه في الانتقال نحو هذه التكنولوجيا واتاحة الشبكة للمواطنين، وبدأت بالتحول للشبكة الرقمية العالمية في مارس 1994، عن طريق مركز البحث العلمي في مارس 1986 من المهام الأساسية فيه إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية.

إذن نلاحظ من خلال ما سبق أن مؤشر الوصول إلى الشبكة قد لقي رواجا خلال السنوات الفارطة.

"لم تزايد عدد المشتركين بالانترنت سنه 1996 إلى حوالي 130 هيئه وفي سنه 1999 بلغ عدد المشتركين في الشبكة 800 هيئه منها 100 في القطاع الجامعي، 50 في القطاع الصحي، 500 في القطاع الاقتصادي و150 في قطاعات أخرى لكن كان عدد مشتركي الانترنت من الأفراد ضعيفا عكس المؤسسات

[1]عبد الطيف باري، دور المكانة الحكومة الالكترونية في الانظمة السياسية المقارنة ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم السياسية ولعلاقات الدولية ،تخصص تنظيمات السياسية والادارية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ،2014ص161_162.

و نوادي الأنترنت، والسبب في ذلك ارتفاع تكاليف الربط بالشبكة بالنسبة أهم وانحصار استفادة الأفراد في خدمات الانترنيت داخل نطاق المراكز العلمية والبحثي ة[1] وقد عملت الجزائر على تطوير شبكة الانترنت بيروز مزودين جدد في قطاعات عامة وخاصة، حيث أبرمت مؤسسة البريد والمواصلات السلكية والاسلكية اتفاقيات تفويض مرفق عام في شكل امتيازت رخص سمحت بموجبها لخواص بتقديم خدمات الانترنت عن طريق النوادي للانترنت،كما تم تطويرا عمال الهاتف الثابت والنقال حسب إحصائيات وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال كما اتجهت الجزائر ضمن سياستها الوطنية الى تأهيل الشبكة الوطنية على محورين: عصرنة الشبكة الوطنية للاتصالات بإنجاز شبكة تراسل وطنية ذات ألياف بصرية واستعمال كابل بحري بألياف بصرية وإدخال الرقمنة في مجال الادارة العامة من خلال ماسبق نلاحظ أن الجزائر قطعت أشواط كبيرة في مجال الرقمنة عبر اتصالات سلكية والاسلكية وكانت قد استفادت في ذلك من تجارب الأمم السابقة.

مؤشر التعليم عبر الشبكة:[2] ويعنى به أثر التكنولوجيا في مجال تعليم ومحدداته وهدى الاستفادة منه، فعن طريق شركةswam informatique التي تم إنشائها سنة 1991، في اطار تعزيز دور أكثرللانترنت في تقديم الدعم لميدان التعليم والجامعة من خلالالتكفل بوضع أنظمة مرقمة للاتصال تعمل عن طريق شبكات مدمجة وكمحاولة هامة في هذا المشروع. يمثل مشروع شبكة البحوث الأكاديمية أحد التوجهات إلى توفر خدمات التكوين والتعليم العالي والبحث العلمي، وهو ما يمهد لإقامة مشروع الجامعة الافتراضية في الجزائر[3]

نلاحظ خلال ماسبق إن الجزائر في سياستها التعليم و التكوين حاولت اعتماد الرقمنة و الابعد من ذلك تسعي لتطلعات كبرى في هذا الميدان

مؤشر سياسة الشبكة يظاهر هنا المؤشر من خلال برنامج الجزائر الالكتروني 2008-2013 الهادف الج دعم التحول الالكتروني في مختلف المجالات بما يحقق حرية المواطن في استعمال الشبكة دون قيود حكومية حيث نصت المادة 14المرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في

[1]خرشي الهام، الإدارة الإلكترونية في الجزائر،محاضرة ملقا على طلبة ثالثة ليسانس تخصص ادارة الالكترونية ،جامعة لمين دباغين سطيف_2_،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر،2021،ص31.

[2] خرشي الهام ،المرجع السابق نص32.

[3]المرجع نفسه نص 32.

25/ 08/ 1998[1]على مسؤولية مزودي خدمات الانترنت على المادة المستوردة و المواقع التي يقومون بها باستثمارهابخلاف السنوات الاولى لاستخدام الانترنت ،حيث عرفت بعض النوادي رقابة مشددة من طرف الحكومة.[2]

مؤشر انتشار شبكة في المجتمع: يتعلق بمدى مبادرة الحكومة في نشر التكنولوجيا المعلومات اذ يمثل برنامج الكمبيوتر لكل عائلة في الجزائر احد المنطلقات الرئيسية التي تمكن الاسرة الجزائرية من استخدام الشبكة و من ثم الولوج للجدمة الالكترونية اضافة الى محاولة تعميم الربط بالأنترنت في المنازل و المكاتب خاصة وتعميم استخدام الحاسوب الشخصي برنامج كمبيوتر لكل اسرة، ويتحقق ذلك في حالة وصول عدد المشتركين 700 الف مستفيد و استيراد 50000 كمبيوتر و 250000 نسخة سنويا.[3]

وقد تضمن تقرير وزارة البريد و التكنولوجيا للاتصال مع مطلع سنة 2009 ان الوزارة عجزت عن انتهاج استراتيجية واضحة ومنسجمة لتجسيد المشروع وتحديد مكمن الضعف المتمثل في ضعف استخدام الانترنت والتكنولوجيا الاعلام و الاتصال عبر كامل تراب الدولة.

من خلال ذلك نلاحظ ان الدولة حاولت عبر مراحل مختلفة مواكبة العصر في الرقمنة خاصة في مجال الاعلام والاتصال لدى مؤسسة.

مؤشر انتشار الشبكة في عالم الاقتصاد والاعمال: عملت الجزائر على محاولة لاستفادة من شبكة الانترنت في المجال الاقتصادي وحسب راي الباحثين وبالاعتماد على مؤشرات البيئة الرقمية ان الجزائر لا تزال بعيدة حتى على الدول العربية في مجال ادماج التكنلوجيا الاعلام والاتصال في مجال الاقتصاد، فالتكنلوجيا الحديثة الاعلام والاتصال باقية في نطاق ضيق (عدد محدود من القطاعات و الأشخاص مما لايفي بإقامة اقتصاد معرفي فعال ومن بين المبادرات اليوم في الجزائر مشروع الدفع الالكتروني.[4]

من خلال ما سبق يمكننا أن نستنتج أن سياسة الوصول للشبكة متدنية بسبب سوء خدمات مقدمة ناتجة عن انقطاع المذكور فيها.

---

[1]المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم200_307،المؤرخ الذي يضبط شروط وكيفيات اقامة خدمات انترنات واستغلالها _جريدة الرسمية ،العدد 60،مؤرخة في2000/10/15

[2]عبد الطيف باري، المرجع السابق،ص127_128

[3]عبد الكريم عشور المرجع السابق ،ص126_127

[4]خرشي الهام المرجع السابق ،ص33

مؤشرات جاهزية الحكومة الالكترونية في الجزائر بعد سنة 2008

- **مؤشرالاول:**الخدمة الالكترونية أو الظاهرة سواء تعلقت بالإدارة المركزية و نعطس مثال ببوابة المواطن أو على المستوى المحلي مثال بوابة الصفقات العمومية الولائية التي تم إنشائها بالقرار الوزاري المؤرخ في 17/ 11/ 2013 المتعلق ببوابة الصفقات العمومية .[1]
- **مؤشرالثاني:** بوابة الخدمات الالكترونية حيث يتم التقسيم النوعي للخدمات المعروضة على الانترنت ، كيفية تنظيم المرفق و كيفية التواصل بين المرفق و المنتفعين، او تقيم العلاقة الخدماتية بين الإدارة و المواطن(تعداد الخدمات المقدمة لتكنولوجيا مثل استصدار شهادة الميلاد)

المؤشرالثالث: يتعلق ببوابة المشاركة الالكترونية (المعلومات الالكترونية، الاستشارات الالكترونية، و آليات صنع القرار، و تتعلق بتقسيم مشاركة و المواطن في الحياة العامة (التعليق للاستشارة ، تقديم طلبات الولوج للموقع ،المشاركة في السياسة و صنع القرار) و يتجاوز الأمر التصويت الالكتروني في الانتخابات إلى سياسات العامة و طرق إيصال الخدمات و التواصل بينه و بين الإدارة .

2- **المؤشر الثاني: مؤشر البنية التحتية للاتصالات الالكترونية**[2] يقيس مدى تقدم النية التحتية للاتصالات في الدولة باعتماد مجموعة من المؤشرات الفرعية، و هو مركب متوسط الحسابي لخمس مؤشرات وهي:

- مؤشر عدد المشتركين في الهاتف الثابت (لكل 100 نسمة)
- عدد الاشتراكات في الهاتف النقال الخلوي (لكل 100 نسمة)
- عدد الاشتراكات[4]في الانترنت عريض النطاق الثابت (لكل 100 نسمة)
- عدد الاشتراكات في الانترنت عريض النطاق اللاسلكي (لكل 100 نسمة)

المؤشر الثالث: مؤشر رأس المال البشري:

يقيس مؤشرات الامية في الدولة في معدلات الانتظام الدراسي ، يتكون مؤشر راس المال البشري من أربع مؤشرات :

[1]القرار الوزاري ، المؤرخ في 2013/11/17،الجريدة الرسمية ،العدد21، المؤرخةفي 204/04/09
[2]خرشي الهام لمرجع السابق ،ص33

- معرفة القراءة و الكتابة لدى البالغين ،النسبة الإجمالية للمسجلين في الأطوار التعليمية الثلاث الابتدائي و المتوسط و الثانوي السنوات المتوقعة للدراسة ، متوسط سنوات الدراسة .

- تشير إحصائيات 2018 و التقرير الاممي لسنة 2020 [1]ان ترتيب الجزائر ضعيف جدا بحكم احتلالها المرتبة 12 عالميا و عربيا و 130 عالميا ، حيث سجل مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية لسنة 2018 وهو مؤشر متوسط مقارنة بما كان عليه من قبل، حيث يتغير الترتيب تقريبا في السنوات السابقة إي بداية من سنة 2010 و هي المرحلة الأولى من بداية مشروع الجزائر الالكترونية إلى غاية سنة 2016 هو الأضعف بما يدل أن مؤشرات الجاهزية لدى الجزائر كانت منذ بدايات المشروع ولا زالت غير كافية بل ضعيفة جدا و لم تعرف تحسن ملاحظ بالرغم من كل الإصلاحات المعلنة.

وقد سجل مؤشر الخدمة الالكترونية 0.2157 وهو اقل بكثير من المعدل العالمي الذي بلغ في السنة بنفسها إي سنة 2018، 0.5691 وهو ما يعكس تخلفها في هذا المجال عالميا وحتى عربيا وإفريقيا ومغاربيا .[2]

وسجل مؤشر البنية التحتية 0.3839 وهو اقل من المتوسط العالمي المقدر خلال السنة نفيها ب 0.4155 ، ويبدو من خلال المؤشرات الخمسة المكونة لهذا المؤشر ان الجزائر متقدمة في مجال استخدام الهاتف الثابت، حيث قدرت النسبة ب 8.4% و الانترنت الثابت عريض النطاق ب 7% و السبب يتعلق بالتوجه للهاتف النقال. اما المؤشرات الباقية فقدرت على التوالي بالنسبة لمستخدمي الانترنت بنسبة 42.95% 107 مشتركي الانترنت عريض النطاق اللاسلكي ب 65.70%.

- اما مؤشر رأس المال البشري HCI فسجل 0.6640 سنة 2018 ، وهي نسبة تجعله قريبا من المعدل العالمي المقدر خلال السنة نفسها 0.6627 و هو يدل على تقدم جهود الجزائر في مجال التعليم للاطوار الثلاث و محاربة الأمية ، حيث قدرت نسبة الأشخاص المتمدرسين و الذين تفوق سنهم عن 15 سنة و يعرفون القراءة و الكتابة بنسبة

[1]تقرير الامم المتحدة للحكومة الالكترونية 2018 متوفر على الموقع الالكتروني :
http:// public administraction.Un.org/egor kb/en.Un/Report/UN-E Governement-survey 2018(23/09/2020)
[2]توفيق غفصي ،الإقامة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والمامول بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الالكترونية،مقال منشور في مجلة الدفاتر الاقتصادية،مجلد10، العدد1 ، الجزائر ،2019،ص 355.

75% اما التقرير الاممي لسنة [1] 2020. فقد خلص إلى ارتفاع متوسط مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية 0.60 في مقابل 0.55 عام 2018 ، بالمقارنة مع تصنيف عام 2018 (متوسط)، ارتقى تصنيف الجزائر إلى الفئة المرتفعة و قد حققت المركز 13 إفريقيا و 120 عالميا. حيث صنفت ضمن الفئة المتوسطة التي تتراوح بين 0.25 و 0.50 مع سوريا المغرب لبنان الأردن العراق و اليمن و السودان و الصومال بينما حلت تونس ، قطر مصر و السعودية ضمن الفئة المرتفعة ، وقد اتفق ترتيب الدول العربية وفقا لها المؤشر إلى حد كبير مع ترتيبها في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية

أما في إطار مؤشر رأس المال البشري و الذي يتضمن عدد من المؤشرات الفرعية نسبة القراءة و الكتابة بين البالغين معدل التسجيل الإجمالي في المدارس، سنوات الدراسة المتوقعة و متوسط عدد سنوات الدراسة ، فقد احتلت الجزائر المرتبة 8 غربيا بمؤشر 0.6966 مع كل من السعودية البحيرين، عمان، الكويت، ليبيا ،الإمارات و تونس ،وقد تبيان ترتيب الدول العربية مقارنة مع ترتيبها في مؤشر الحكومة الالكترونية.

بالنسبة لمؤشر البنية التحتية [2] للاتصالات كان بالنسبة للجزائر 0.5787 حيث احتلت المرتبة التاسعة عربيا بعد كل من الإمارات السعودية البحرين تونس قطر المغرب سوريا مصر و صنفت ضمن الفئة المرتفعة و يشكل عام اتفق ترتيب الدول العربية مع ترتيبها في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية.

بالنسبة لمؤشر البنية التحتية للاتصالات و كان بالنسبة للجزائر 0.5787 حيث احتلت المرتبة التاسعة عربيا بعد كل من الإمارات العربية المتحدة عمان الكويت عمان البحرين السعودية تونس قطر مصر الصومال الأردن العراق و هدفت ضمن الفئة المرتفعة و يشكل عام اتفق ترتيب الدول العربية مع ترتيبها في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية .

بالنسبة لمؤشر البنية التحتية للاتصالات فكان بالنسبة للجزائر 0.5787 حيث احتلت المرتبة التاسعة عربيا بعد كل من الإمارات العربية المتحدة عمان الكويت عمان البحرين السعودية تونس قطر مصر الصومال الأردن العراق و هدفت ضمن الفئة المرتفعة و يشكل عام اتفق ترتيب الدول العربية مع ترتيبها في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية على الصعيد العربي أما بالنسبة لمؤشر المشاركة الالكترونية فقد حققت الجزائر مؤشر

[1] الدول العربية و تقرير الامم المتحدة الحكومة الالكترونية 2020، متوفر على الموقع الالكتروني، https://publicadminion.un.org .

[2] خرشي الهام،المرجع السابق،ص38

0.1548 حيث احتلت المرتبة 13 عربيا بعد كل من الإمارات العربية المتحدة الكويت عمان البحرين السعودية تونس قطر المغرب ليبيا و صنفت في الفئة المنخفضة و 183 عالميا .

إما مؤشر التنمية الحكومة المفتوحة الذي يعتمد على ثلاثة مؤشرات و هي توافر السياسات و إطار العمل المؤسسي و توفر المنصات او تقييم البوابات للبيانات المفتوحة على الانترنت بالإضافة إلى توافر بيانات مفتوحة حول قطاعات مختلفة مثل التعلم واسعة و يرتبط مؤشر تنمية الحكومة المفتوحة الذي بدا التقرير في مدة في تقرير 2018لتطور الحكومة الالكترونية ، وفقا للنتائج المؤشر جاءت اغلب الدول العربية ضمن الفئة المنخفضة باستثناء السعودية و الإمارات اللتان ترتبتا ضمن الفئة المرتفعة جدا ، بينما احتلت الجزائر المرتبة 13 عربيا بمؤشر 0.1177 لتأتي بعدها لبنان موريتانيا السودان جيبوتي بنفي المؤشر 0.0688، و ليبيا جزر القمر اليمن و العراق بمؤشر واحد.

وهناك أيضا مؤشر الخدمة الرقمية المحلية حسب المدن حيث حققت الجزائر العاصمة مؤشر 0.2875 و صنفت ضمن الفئة المتوسطة و احتلت المرتبة 7 عالميا بعد كل من مدينة دبي الرياض تونس العاصمة.

المبحث الثاني : التحول الرقمي في الإدارة العامة في الجزائر:

لقدغير التحول الرقمي اليوم مجتمعنا بشكل جدري،واصبح مصدرا للتطور ويستمر في تصاعد بقوة في سنوات المقبلة،اذ لم يعد للموظفين اوالادرة او موطنين ، فالتحول الرقمي في الإدارة العامة يشكل قاعدة للانتقال الى الاقتصاد الرقمي وهذا ما سنتطرق اليه في المطلب .

1-2/المطلب الأول: تسريع تطبيق الرقمنة في الإدارة العمومية:

اهتمت المحاور الرئيسية الاستراتيحة الجزائر 2013 بيما سيحدثه ادخال وتعزيز الرقمنة في الادارات العمومية .

ويجدر التنبيه الى ان محاولة الجزائر تسريع تطبيق الرقمنة في الادارة العمومية يعرف مراحل اولى ،وبذالك وضعت اهداف خاصة واحيانا مشتركة لكل دائرة وزارية تخص جوانب الاتية:

- استكمال البنية الاساسية للمعلومات وتنمية الكفاءات البشرية.
- تطوير الخدمات الرقمية لفائدة الجمهوروالموظفين والادارات الاخرى .[1]
- نشر تطبيقات قطعية متميزة .
- ولقد احتظنت الجزائر 7جوان 2022الدورة الاولى للمنتدى السنوي العربي الاول حول تنمية القدرات البريدية العربية في مجال التجارة الالكترونية ودفع عن بعد الذي خصص تبادل لتبادل الخيرات وتفكير في اليات تطوير التجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي .

[1]عبد الكريم عشور،المرجع السابق ،131.

تسهر الجزائر ايضا على دعم قطاع البريد الذي يطلع بدور حيوي في الحياة اليومية للمواطن وتحرص على مرافقته لمسيرته الرسمية التي شرع فيها منذ سنوات من اجل عصرنت خدماته،تحتل التجارة الالكترونية(بحسب الممثل امانة الفنية لمجلس الوزارء العرب للاتصالات والمعلومات خالد دالي)حيزا كبيرا في عمل مجلس الوزراء العرب .[1]

حيث لن يضطر المواطن على الوقوف في طوابير طويلة إذ يكفيه فتح جهاز الحاسوب الآلي وهو جالس في منزله و مكتبه لطلب وثيقة التي هو بحاجة إليها فبعد إن كان يقضي ساعات طويلة إمام مقر البلديات من اجل الحصول على وثيقة معينة أو الاستعلام على خدمة معينة.

وفي حالات كثيرة تستمد الإدارة شهرتها من مستوى جودة خدماتها و محاولة تقديمها الخدمات بشكل يلبي حاجيات و رغبات مستعمليها فيوفر عنها الدقة و الموضوعية في العمليات المختلفة داخل الإدارة.[2]

من خلال ذلك نفهم إن الرقمنة في الإدارات من شانها إن تستبعد التباطؤ في سير عمل الإدارة و ذلك عن طريق " تفادي الكثير من الأخطاء و تقليل حدوثها في الإدارة التقليدية كثيرا ما يحط المواطنين أنفسهم ضحايا أخطاء كتابية و هفوات حملتها وثائقهم الإدارية " الهمزة– الواو – المد و غيرها من الأحرف التي يغفل عنها موظفو البلديات خلال تحريرهم شهادات الميلاد الخاصة في الوالدة" من خلال ذلك نلاحظ الرقمنة في الإدارة من شانها أن تمنع أخطاء اليد الكتابة التي يقع فيها العمال." و أساس الشفافية هو توفير المعلومات عن المعاملات و اتاحتها هو في الشفافية الإدارية تتمثل بان تعمل الإدارة في بيت من زجاج كل ما به مكشوف للعاملين و الجمهور فهي الالتزام الإدارة العامة بالإفصاح و العلانية و الوضوح غي ممارسة أعمالها مع خضوعها للمساءلة و المحاسبة و هذا ما تعمل الإدارة الالكترونية على تحقيقه حيث تعمل على نشر المعلومات مما يعزز الرسالة حيث تساعد الشفافية على توفير المعلومات حديثة و دقيقة حول كافة أنشطة الإدارة مما يؤدي إلى إخضاعها للمساءلة"[3]فالإدارة تقوم على المعاملة الشفافة تكون نزيهة و راقية المستوى .

[1]دبيحي مباركة ،المرجع السابق ،184.

[2] شهرزاد مناصر و عبد العالي حاحة،المرجع السابق.

[3]مرجع نفسه

2 -2/ المطلب الثاني: رفع كفاءة العاملين بالإدارة العامة:

عرفت الكفاءة بأنها:" القدرة على تنفيذ مجموعة المهام المحددة، و هي قابلة للقياس والملاحظ في النشاط"و بشكل أوسع الكفاءة هي استعداد لتجنيد و تجميع و وضع الموارد (المعارف، المعارف العلمية، معارف التحلي) في العمل و الكفاءة لا تظهر إلا أثناء العمل"[1]. من ذلك نفهم بان الكفاءة متعلقة بمستوى الانجاز الفردي للعاملين تجتمع فيها جملة العوامل الذاتية و الموضوعية من معارف و مدركات و أمور مادية و ذلك لتكون الكفاءة واسعة.

كما يعرفها بويز و ايكيلبياي" القدرة على انجاز المهام المحددة بالمزج بين المعارف النظرية و المعارف العلمية الإجراءات و الممارسات والخبرة"[2]

لذلك فان مفهوم الكفاءة يدل على المهارات العلمية التي يتولد عنها خلق القيمة فهي تركيبة من المعارف و المهارات و الخبرات و السلوكيات التي تمارس في إطار محدد،وللكفاءة أبعاد يمكن جمعها في النقاط الآتية:[3]

- بالنسبة للفرد تشكل الكفاءة أهمية كبرى له لأسباب منها انه في حالة زيادة خطر فقدان الوظيفة أو المنصب سواء بالنقل أو بالتسريح نظرا لمتطلبات المنافسة التي توجب ذلك، كما أنه في حالة امتلاك الفرد لكفاءة معينة على نحو جيد فان ذلك سيعزز من فرصة الحصول على مكان في سوق العمل يتناسب مع طموحه.
- أما على المستوى الجماعي حيث تساهم فعالية هذه الكفاءة في حل بعض الصراعات و النزاعات بين الأفراد دون اللجوء للمدير و تسعى لخلق التفاهم الجيد بين الأفراد.

وتلعب الكفاءة البشرية دورا هاما في تنمية العمل الجماعي في سبيل تحقيق أهداف المؤسسة، و تعتبر هذه الكفاءات بمثابة العامل الفيصل للعمل في عصر المعرفة و

---

[1] عبد الرحمان بن علي الجهني، منهج التربية الإسلامية في بناء كفاءة الأداء و أثره في عملية التنمية، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية،2009،ص7

[2] رحيم حسين، التغيير في المؤسسة و دور الكفاءات مدخل النظم، مقال منشورفي مجلة العلوم الإنسانية، العدد7،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،فيفري2005.

[3] حفيظ أمينة، دور التدريب الالكتروني في تطوير كفاءات العاملين،مذكرة نيل شهادة ماستر في علوم التسير،جامعة محمد خيضربسكرة،، كلية العلوم الاقتصادية ،الجزائر،2016،ص 37.38

المعلومات إذ تطلب هذا الأخير ضرورة التعامل بالشبكات ما بين الأفراد لضمان السرعة و المصداقية.

وأمام الكم الهائل المتدفق من المعلومات و البيانات على المؤسسة من داخل و خارجها أصبح من الضروري وضع حل للتمكن من فرز و تحليل و صياغة هذه المعلومات في شكل معلومات مفيدة.

من خلال هذا نلاحظ أن الإدارات العامة لا بد لها و أن تنظر في كفاءة الموظف والموظفين على حد السواء حتى يمكن للإدارة من أن تتقدم في قطار الذي تنتمي إليه.

وبذلك من جهة أخرى يصبو العمال إلى تحسين قدراتهم عن طريق اكتساب مهارة جديدة تمكنهم من بلوغ أهداف معينة.

وعلى المؤسسات أن تعمل على رفع هذه المهارات و استخدامها استخداما جيدا بما يناسب و مؤهلات وإمكانيات الأفراد و التطلع دائما إلى لمس الموضوعية في ميدانهاو تحري الاجتهاد و المصداقية في العمل.

تصرفه بلدية من بلديات الوطن على اللوازم المكتبية من أقلام و اوراق و غيرها ،و ذلك من خلال إيجاد بدائل و استعمالات جديدة فالاعتماد البنية التحتية الالكترونية يسهم ترشيد الإنفاق المحلي وتبني الإدارة الرقمية لايعمل فقط على خفض التكاليف التي يحملها المواطن من خلال التطبيقات التي تتكبدها البلديات و الولايات و إنما تعمل أيضا على خفض تكاليف التي يتحملها المواطن من خلال التطبيقات التي زودت بها المصلحة الحالة المدنية بات من الممكن استخراج شهادة الميلاد (12)[1] من إي بلدية في القطر الوطني على المستوى هذه المصلحة يتم شطب البطاقة الرمادية التي يحوزها البائع المركبة و إصدار أخرى باسم المشتري بغض النظر عن ولاية هذه المركبة من خلال ذلك نلاحظ منع اعتماد الدولة و الإدارة الرقمنة يزيد من سهولة التفاعل يضمن الإقصاء في الجهد و الإعياء و الإمكانيات .

- كما إن اعتماد الإدارة الرقمية من شانها أن تقضي على البيروقراطية و محاربة الفساد و الوساطة و المحسوبية فالفساد يجعل عمل الإدارات المحلية يسرع في وتيرة بهيئة فالموظف البيروقراطي يمكنه ان يرفض طلب شخص للحصول على خدمة ما بسبب ان صاحب الطلب لم يرق له".[2]

[1]شهرزاد مناصر ،عبد العالي حاحة المرجع السابق

[2] عبدالله الوحداني ، البيروقراطية و ادارة المعرفة ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي للتنمية الادارية ، الرياض ،16 نوفمبر 2009 ص4

- و من مظاهر هذه الشفافية في الإدارة:

المساءلة: فهي عملية ضرورية لتأكيد من حسن سير العمل و التأكد من ان الانجاز يسير حسبما هو مقرر له و يرتبط مفهوم الشفافية و المساءلة و ذلك من خلال نظم المعلومات التي تسهم في تعزيز الشفافية و المساءلة و ذلك بدعم العمليات اتخاذ القرار و تنشيط عمليات الاتصال في الإدارات و الحد و التجاوزات الإدارية بمعرفة من قام بهذا من خلال استخدامه نظام المعلومات .[1]

وتتم المساءلة من المواطنين و الأطراف و كذا من طرف الهيئات الرقابية و مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة و الإجراءات و نتائج الأعمال فمساءلة الإدارة المحلية تقع على عاتق هذه الوصاية أما المساءلة الشعبية فمرتبطة بمدى توفير هذه المعلومات .

مشاركة المواطن من خلال القيام بمبادرات تهدف إلى تحقيق المنفعة على المستوى المحلي حيث تعمل بعض الإدارات على استعراض آراء مواطنيها و إبداء اقتراحاتهم و ملاحظاتهم على صفحتها عبر الشبكة من خلال إتاحة خيارات إبداء الرأي و الملاحظات أو المقترحات أو غيرها.

من خلال ما يبق نلاحظ إيداع أراء المواطنين ووضعها في شبكات و صفحات متاحة من شانه أن يهيئ لمقترحات و أراء تمثل الشفافية و النزاهة و يمثل مبدأ الديمقراطية و المشاركة الشعبية في إبداء الرأي و تغيير مسار الحركة داخل الإدارة و خولقة الحياة العامة.

كما يمكن من جهة أخرى الإدارة في تقديم المعلومة من دون طلب جهة خارجية أو بحكم قانون من خلال نشر المعلومات العامة للإفراد عبر موقعها الالكتروني دون حاجة لطلبها من المواطن في حين تقدم المعلومات الشخصية و الخاصة بفرد معين له في حال طلبها و تقدم فقط دون غيره حماية كخصوصية المعلومات الشخصية للمواطن.

[1] نعيمة محمد حرب واقع الشفاافية الادارية و متطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة ،رسالة ماجستير في ادارة الاعمال ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية، غزة 2011، ص9

المبحث الثالث : الإدارة الرقمية و خدمة العامة في الجزائر و رؤية مستقبله:

في المبحث تطرقناالى افاق الادارة الرقمية والخدمة العامة في الجزائر ،من خلال تبيين التحديات التي تتعرض بهدف ترشيد الخدمات العامة من الية الادارة الرقمية ،مع محاولة توقع وصياغة رؤية المستقبلية لامكانية تغير هذا الواقع لصالح تجربة الجزائر.

المطلب الأول: تفعيل خطة الجزائر الرقمية 2013

تم في سنة 2013تفعيل استراتيجية الجزائر الرقميةوتطبيق استخدامات التكنلوجيا والمعلوماتية والاتصال،هو مادفع الى ضرورة التحول الرقمي في الادارة العامة وكافة القطاعات ،حيث يهدف مشروع الجزائر الالكترونية 2013 الى جملة من الاهداف تتمثل في ما يلي : ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومة للمواطنين في مختلف مجالات الحياة ،وتحقيق السياسة الوطنية عن طريق تقريب الادارة من المواطن.[1]

من خلال ما سبق نستنتج ان الحزائر الالكترونية تهدف لتبسيط وتسهيل الخدمات الادارية للمواطن في كافة المجالات .

كما يتضمن تنفيذ مشروع الجزائر الرقمية لبرامج الاساسية التالية:[2]

-برنامج تطوير التشريعات:والذي يتضمن اعداد قانون وينظم المعاملات الحكومية الالكترونية وتطور التشريعات .

-برنامج تطوير البنية المالية:يعمل البرنامج على تطوير مؤسسات المالية .

[1]ساسي عبد الرحمان ،عبد الله دبية،مشروع الجزائر الاكترونية"الافاق والتحديات"،مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،جامعة احمد دارية ادرار ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ،2022،ص31_32

[2]المرجع نفسه ،ص31_32

برنامج التطوير الاداري والتنفيذي : والذي يشمل تطويل الاساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الالكترونية .

برنامج التطور الفني :يرتكزهذا البرنامج على استخدام التكنلوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقة والقدرات اللازمة لانجاز المشروع .

برنامج تظيمية الموارد البشرية:من خلال تطوير فكرة القيادة الحكومة .

برنامج الاعلام والتوعية :من خلال اعداد خطة تعريف المجتمع بمزايا التحول الرقمي وكيفية الاستفادة من مشروع الادارة الرقمية.

ومن خلال ما تطرقنا اليه يتضح ان الجزائر تسعى لتنطيم برامج رقمية من اجل ضمان فعالية واتاحة الخدمة العامة للمواطنين.

- ولقد تبنت الجزائر مشروع الجزائر الالكترونية سنة 2013 ، عملت هذه الأخيرة على تغيير منظومتها القانونية لجماعاتها الإقليمية ،فأصدرت القوانين :

- من خلال نصوص المواد من11 الى 30 من القانون 11_10 المتعلق بالبلدية [1]والقانون 12__07 المتعلق بالولاية الذي كرسها من نصوص عديدة من المواد على غرار المواد 17_18_31_33_77_81_83[2]،لإدخال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الممارسات الالكترونية و التعاملات البلدية مع المواطن و إحلال التطبيقات الحديثة الرقمية محل التطبيقات الكلاسيكية لكن البارز في مشروع الجزائر الالكترونية،على المستوى المحلي " مشروع البلدية".

كما شملت الجامعات و مراكز البحث التي تنشط في مجال العلوم و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ،و[3]التعليم العالي والبحث العلمي يعمل على الارتقاء بالخدمات المقدمة للطلبة والأساتذة من خلال الربط بين العديد من الدامعات ، وتوفير أساليب جديدة للتكوين مثل: التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد ....

توفير التغطية الكاملة للجامعات ومراكز البحث بشبكة الانترنت ....

رقمنة تسجيلات الجامعية لفائدة طلبة حاملي شهادة البكالوريا الجدد.

اعلام الطلبة باجراءات الاستفادة من الخدمات الجامعية .

[1]القانون 11_10،مؤرخ ،2011/06/22،متعلق بالبلدية،الجريدة الرسمية، العدد37،المؤرخة في03جويلية،ص9

[2]القانون 12_07،المؤرخ،في2012/02/21،متعلق بالولاية،الجريدة الرسمية،العدد12،المؤرخةفي2012/02/29،ص11

[3]يتوجي سامية،اطر رقمنة الادار العمومية في الجزائر الالكترونية 2013،مقال منشور في مجلة معارف قسم الحقوق القانونية ،السنة التاسعة العدد 18، الجزائر ،2015

و من خلال منطق نرى هذه البرنامج الاستراتيجية إلى الإسراع في تشييد مجمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي في الجزائر من خلال تعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة في كافة القطاعات (المؤسسات ، الإدارة العمومية ، قطاع التربية و التعليم) بما يساهم في عصرنة الإدارة العمومية و يجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل

من خلال ما سبق يمكننا أن نستنتج أن هذا المشروع يمثل إستراتيجية وطنية شاملة و متكاملة لتأطير و تحسين السياسة الوطنية لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

كشف وزير الرقمنة والرقمنة محاور الرقمنة الت حيث ترتكز استراتيجة تطوير الرقمنة في الجزائر ،معلنا قانون الرقمنة قيد الإنجاز.

وتتلخص هذه المحاور لهذا المشروع في:

1. ان الجانب التشريعي والتنظيمي يحظى باهتمام بالغ من قبل كل الفعالين نظرا لطبيعته المتعددة الابعاد،حيث ان مشروع الرقمنة قيد الانجاز ومفتوح حاليا للاثراء .
2. فيتمثل حسب الوزير في تطوير الحكومة الالكترونية ،الذي يعد محورا رئيسا اخر للتحول الرقمي ،والذي يهدف في الاساس الى الانتقال من الادارة التقليدية الى الادرة الرقمية ،(ادارة عصرية وسريعة وفعالة وشفافة في الخدمة المواطنين والمتعاملين الاقتصادين)في هذا السياق ،وانه بغية تامين البيانات والعمل على ارساء السيادة الوطنية في المجال الرقمي .
3. اكد الوزير ان قطاعة سيقوم بدعم وتعزير الجهود الرامية الى التعميم المصادقة والدفع الالكتروني .
4. كما باشرت وزارة الرقمنة والاحصائيات عملية الدراسة سبل وكيفيات تعزيز التدابير والاجراءات التي تم اتخادها في هذا المجال ،وكذاالخروج بتوصيات من شانها دعم الجهود الرامية لتطويل الرقمنة .[1]

من خلال ما سبق يمكن أن نلخص إلى القول بان مشروع الجزائر الالكترونية كان يسعى إلى ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين في مختلف مجالات الحياة و تحقيق السياسة الوطنية الحوارية عن طريق تقريب الإدارة إلى المواطن.

المطلب الثاني : ضرورة الدعم من طرق قيادة السياسة :

[1]دبيحي مباركة ،المرجع السابق،ص177.

تسعى الدولة في إطار إرساء الحكم الرائد في الإدارة المحلية من خلال مكافحة مظاهر الفساد ،اين ساهمت مشاهد التحول الديمقراطي و تنامي الحركات المدنية التي تسمح بحرية التعبير و التعددية الحزبية مما استوجب مكافحة هذه الظاهرة من قبل الجهات الرسمية ومن قبل كافة قطاعات المجتمع الخاصة و العامة بإقامة الحكم راشد يقترح استراتيجيات محدودة مدروسة أكد من تنامي هذه الظاهرة و معالجتها ، كما سعت الدولة إلى إقرار مبادئ النجاعة و الفعالية.[1]

مساهمة الحكم الراشد في تحقيق التنظيم المثالي من خلال تكوين وجدات و أقسام منظمة تساهم في أداء عمل أو مجموعة من الأعمال التي يكون فيها تحديد المسؤولية الشاملة لكل رئيس قسم، و هي الطريقة التي يتمكن من خلالها العامل من الحكم في مجال معين مما يساعد في استغلال الموارد المتاحة بالكامل دون إسراف للوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

من خلال ما سبق نستنتج إن الحكم الراشد هو وسيلة استخدام الكفاءة ووسيلة لتثمين الكفاءات و يسعى لخلق اتفاقية من خلال توسيع دائرة احترام القانون من الرئيس و المرؤوس و تطبيق النظام الداخلي للإدارة و ترسانة القوانين التي شاهدتها الدولة مؤخرا ومن خلال تشريعات جديدة بينت الدولة مدى استعداد السلطة لدعم الشفافية وطنيا.

عملت السلطة على تكريس فكرة الديمقراطية و تفعيل الشرعية و الحكم الراشد إداريا يسعى إلى إرساء قواعد الديمقراطية عن طريق سيادة القانون في كل المستويات و ما يهدد كيان الدولة هو عدم احترام القانون خاصة داخل الإدارة التي تعد أهم عنصر في تربية الفاعلين داخل التنظيم مما يساهم في القضاء على مختلف الأزمات التي تتعرض لها المنظمة.

كما عملت السلطة على إقرار مبدأ المساواة من مبادئ التوظيف في اغلب الدساتير العالمية و المواثيق الدولية.[2]

من خلال ما سبق نستنتج إن القيادة أساسية حاولت الاستفادة من تجارب الدول السابقة خاصة في تحقيق مبدأ المساواة و العدالة الاجتماعية وكذلك غيرت في الكثير من القوانين منها قانون

[1] ورشاني شهيناز ،الحكم الراشد و متطلبات اصلاح الادارة المحلية في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة ماسترفي العلوم السياسية،جامعة بسكرة ،2015الجزائر،ص56

[2]المرجع نفسه ، ص 57

01 06 (قانون الفساد و مكافحته) من أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.

من أهم ما عمدت إليه القيادة السياسية هو تحقيق المشاركة لكل الفاعلين داخل التنظيم في التسيير فلاعتقاد ضرورة المشاركة تضمن الرقابة المستمرة على العمل الإداري بمختلف مستوياتها و مواقفها و اتجاهاتها في ضل العمل الجماعي و استمرارية التنظيم.

ولابد إن تشييدنا مهم " لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة دون وجود إدارة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة كما انه لايمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق انجازات في السياسات العامة ولا تستقيم السياسات الاقتصادية و الاجتماعية بغياب المشاركة و المحاسبة و الشفافية".[1]

من ذلك فان السلطة السياسية تلعب دورا هام و ريادي في في الدفع بعجلة النمو الى الإمام و مواكبة التطور بتحقيق الشفافية و إرساء معالم الديمقراطية النزيهة و محاولة عصرنة مختلف القطاعات و نوعيتها بسن ترسانة من التشريعات التي تنظمها وتسيير عملائها.ا

المطلب الثالث: الرقمنة في بناء مجتمع شفاف

تشكل مسالة التحول الرقمي، لدى السلطات العليا في البلاد خيارا استراتيجيا في المرحلة المقبلة، ترتكز عليه أنماط تسيير ناجحة شفافة. تعزز بلوغ ذروة الأهداف المسطرة وفق ما يتماشى مع موارده ثروات البلاد إلى جانب محاربة ممارسات تسير أصحابها خلف ضبابة ستزول لا محالة.

في أخر لقاء دوري مع وسائل الإعلام الوطنية " بعث رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون رسائل كثيرة على ما ستكون عليه الجزائر في المرحلة المقبلة ومعارك مواصلة قطار التعبير بعدما استعادت الجزائر إقليميا ودوليا و قطع مسار بناء و مرحلة إصلاحات و أشواط تنموية هامة".[2]

من خلال هذا نلاحظ أن السيد الرئيس عبد المجيد تبون عزم على ان الدولة ستمضي قدما في تجسيد التحول الرقمي، و ربط ذلك بأهمية الرقمنة.

[1] مجدوب خيرة ،سبل ارساء مبادئ الحكم الراشد المحلية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ،مجلة ابحاث كمية و نوعية في العلوم الاقتصادية و الادارية ، جامعة ابن خلدون تيارت ،مقال منشور في المجلة/ العدد 01(2019)ص 85-113

[2] رضا ملاح،الرقمنة رهان جزائر جديدة بلا فساد ولا بيروقراطية، الشعب ،الاحد26 فيفري 2023 ،https://www.echchaab.com.

كما جدد الرئيس تبون عزم الدولة على المضي في تجسيد الدخول الرقمي ، و ربط ذلك بأهمية الرقمنة في محاربة الفساد و البيروقراطية و ان الدولة ماضية في تجديد هذا المسعى لضمان النزاهة و الشفافية.

حيث أشار أيضا إلى كون الرقمنة شملت مجالات وغالبت في مجالات أخرى "انه فعل مقصود ومن شانه أن يفتح المجال أمام تفشي البيروقراطية الرشوة عرف وشدد على أن الرقمنة ستكون واقعا سوآءا بالإرادة أو بالقوة.

وتعول الجزائر على الدخول نحو استثمار في ثروات وموارد تضفي قيمة مضافة والتوجه أكثر نحو نموذج اقتصادي وتكامل يرتكز على المعرفة و التكنولوجيا، بهدف تعزيز تنافسية اقتصاد البلاد و إزاحة عراقيل بيروقراطية و ممارسات اضرت بمصلة البلاد.

من خلال ما سبق يمكننا أن نستنتج أن هناك جهود لبلوغ مستويات معينة من الرقمنة في إطار مشروع الحكومة الالكترونية، والعمل على استغلال الأمثل لمزايا التكنولوجيا فيمكن من خلال ذلك توفير الجهد والمال والتحكم في الأرقام و التخطيط للمستقبل عن طريق أنظمة رقابة مروعة.

كما أشار الإعلام إلى ان السلطات العليا في البلاد ركزت على ضرورة تعميم نماذج إدارة رقمية تجلى في تصريحات كثيرة" للرئيس تبون إذا كان الرئيس قد أكد في مناسبات سابقة ان كافة المؤسسات مطالبة عاجلا غير اجل بإعادة الهيكلة والإدماج في عالم الرقمنة الذي أضحى واقعا لا مفر منه".[1]

ويشير الخبير الاقتصادي نبيل جمعة في تصريح ل " الشعب" ان التحول الرقمي يشمل احد جوانبه اعتماد منظومة رقمي متكاملة تحكم سير مؤسسات و هيئات حيوية في البلاد مثل النظام المصرفي و الجبائي ، الموارد بمختلف أنواعها إلى جانب توفر على قواعد بيانات ضخمة تخص كل القطاعات و تجسيدها

من خلال ما سبق يمكننا أن نستخلص أن مشروع الرقمنة في الجزائر قد قطع شوطا لا بأس به خاصة مع خلق سياسات خاصة لكل مجال .

" لايمكن تسيير قطاعات بنظام تقليدي تميزه الضبابية في وقت يشهد العالم ثورة هائلة في الذكاء الاصطناعي و التكنولوجيات الدقيقة".[2]

[1] المرجع نفسه.
[2] المرجع نفسه.

فالرقمنة احد الوسائل الأساسية للإنتاج و التسيير العقلاني و استغلال الثروات و الإمكانيات و هو ما يحتم على الجزائر مواكبة النموذج الرقمي لبلوغ تنمية اقتصادية مستدامة.

بل و عليها الإسراع حسب خبراء في رقمنة بعض القطاعات على رأسها المالية من خلال مراجعة وتحديث أنظمة النظام المالي و الجبائي إلى جانب تطوير مناهج و ادوات التعليم في البلاد لا تحتمل التأخير في تكيفها مع التحولات الرقمية الحاصلة في العالم.

نلاحظ مما سبق ان مشروع الرقمنة عرف حيزا كبيرا من الاندماج لتدخل مجالات عدة منها قطاع التعليم.

كما أكدت المصادر نفسها[1] إلى ان البلاد تسعى لوضع اصطلاحات تشريعية و اتخاذ تدابير عديدة لتحسين بيئة الأعمال و الرفع من تنافسية الاقتصاد مثل قانون الاستثمار الجديد، و يحقق هذا الاخير نتائج مذهلة الا من خلال الاعتماد على انظمة تسيير تتوافق مع ماهو معمول به في الدول المتقدمة من خلال قرارات الدولة يمكننا ان نستنتج انها تستفيد من تجارب الدول الريادية في تبني الرقمنة حيث يتضح ان التحول الرقمي هو توفيد الجهد و المال.

وبذلك الرقمنة من جهة اخرى تقضي على ممارسات تضر بمصلحة البلاد في اطار شفاف و نزيه حتى تمكن الدولة الجزائرية من استغلال مواردها الهائلة و تحقيق نتائج عالية في شتى قطاعاتها.

والتحدي الكبير الذي يحمله مشروع الرقمنة ستطلب الاعتماد على مورد بشري مؤهل و كذلك ما يجعل هذا المشروع تقفز الى نهوض اقتصادي جيد[2] فالتحول الرقمي سوفر المال و الجهد حيث تعمل الجزائر على تسريع علبة الدخول الرقمي في مجالات كثيرة من خلال تعميم استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لا سيما في الإدارات و الخدمات العمومية إضافة إلى تحسين نمو القطاع الاقتصادي.[3]

من خلال هذا فان الجزائر قد أدركت مؤخرا ضرورة الاسراع في وتيرة تطبيق الرقمنة لتقريب الإدارة من المواطن وهذا متجهة و تطويرها من جهة أخرى.

[1] رضا ملاح،الرقمنة رهان جزائر جديدة بلا فساد ولا بيروقراطية، الشعب ،الاحد26 فيفري 2023 ،https://www.echchaab.com

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه .

فالتحول الرقمي يعد أمر ضروري لجميع المؤسسات الصغيرة و الكبيرة و تتعلق بكيفية بقاء المؤسسات قادرة على المنافسة و تقديم خدمات ذات الجودة العالية و ذات صلة مع تزايد العالم الرقمي.

من خلال ما سبق يمكننا أن نلاحظ أن التكنولوجيا الرقمية ضرورية في جميع المجالات حيث كونها تغير في المؤسسات المجتمع ومن شان التحول الرقمي ان تغير في الكثير من الثقافات.

حيث " تشكل تقنيات التحول الرقمي أثر كبير على أداء المواطن و أداء الموظفين التنظيمي في سياق التحول الرقمي حيث أن المنظمات ذات التحولات الناجحة تنشر تقنيات أكثر من غيرها لتقنيات و الأدوات و الأساليب الرقمية المستعملة حاليا من قبل المؤسسات هي تقنيات حديثة الانترنت – الهاتف المحمول –البيانات الضخمة و التفكير التنظيمي و الذكاء الاصطناعي و التعلم الآلي.[1]

من خلال هذا القول نستنتج أن الرقمنة قد برهنت على فعاليتها داخل المؤسسة من جانب الموظف وكفاءته داخل العمل ومن جانب الإدارة كمؤسسة من مؤسسات المجتمع.

ومما لا شك فيها أن البلديات تشكل محور المجتمع كيف لا و هي التي تنظم أمورهم ووثائقهم. فهي ابرز المؤسسات الخدمية في المجتمع و التي تضع على عاتقها مسؤولية كبيرة تجاه المجتمع المحلي و أصبح ضرورة ان تنتقل البلديات إلى بلديات الكترونية تعتمد على تعزيز عناصر التحول الرقمي وفقا لمبادئ السياسات المفتوحة التي تسهل التكامل السهل و الشفاف على الأنظمة الأخرى و توفر التوجيه لضمان قسمة مقابل المال من خلال شروط عادلة باستخدام واجهات برمجة التطبيقات.[2]

من خلال ما سبق يمكننا أن نستنتج أن الرقمنة تسعى إلى بناء مجتمع شفاف عبر السعي وراء إرساء معالمها و تطبيقها في الكثير من مؤسسات المجتمع تخلق نوع من النزاهة و العدالة الاجتماعية القائمة على ترسانة من القواعد و القيم القانونية و التشريعية التي تنظم عملها و تجعلها في مستوى التطبيق.

[1] سهام سليم الجعاهرة،الرقمنة و تحسين اداء جودة الحدمات في البلديات 10/ 2023/02

[2] المرجع نفسه

خلاصة الفصل

و الخلاصة عن هذا الفصل المقدم لدراية البحث فان الجزائر عرفت ظروف عدة جعلتها تنتقل إلى تطبيق الإدارة الرقمية فأخذت بعين الاعتبار في اعتمادها دراسة مستوى مؤسسات الدولة العامة من و معرفة إمكانياتها و خلق بنية تحتية تتناسب مع هذه الرقمنة تفاز لكونها مهمة في بناء مستوى مؤسسات الدولة العامة من جهة و خلق نوع من السرعة و الاقتصاد في العمل الإداري عبر رفع كفاءة العامل .فهذه التداعيات جعلت الدولة تتطرق الى هذا المستوى من التطبيق في الرقمنة بداية بمشروع 2013 ليتوج فيها بعد بخطوات و مراحل كبرى التي لقيت دعما من طرف القيادة السياسية و تمظهر النزاهة و الشفافية في العمل الإداري و تنظيم خدمة المواطن داخل المجتمع.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال ما تطرقنا في دراستنا لموضوع البحث: نستخلص النتائج الاتية:

ان عملية الرقمنة اصبحت ضرورة تطمح اليها مختلف ارادات سياسية في العالم كون ان معظم الدول تسعى لقضاء ما يسمى بالفساد الاداري الذي أصبح ظاهرة عالمية ومن جهة اخرى فان النزاهة و الشفافية في الادارات العامة التابعة لمؤسسات هذه الدول تحتاج الى الرقمنة كونها توفر المال و الجهد و السرعة و من جهة أخرى تقضي على مختلف الممارسات اللأخلاقية في العمل الاداري و التي بها تحقق الادارة الكبرى للسياسة في القضاء على الفساد و الفاسدين و ردعهم عن من جهة اخرى عبر تشريعيات تنظم الحياة داخل العمل الاداري.

- الادارة الرقمية اثبتت نجاعتها في التحول بالظروف والصعوبات التي تتعارض والارادة السياسة في خلقها الى ظروف مناسبة مما يجعل عملية تطبيق الرقمنة امرا يسيرا عن طريق تقليل الصعوبات و الانتقال من مستوى رديء الى مستوى جيد.

ان ما عرفته الجزائر من ظروف وكغيرها من الدول ما جعلها تسعى الى تطبيق الرقمنة و التسريع في اعتمادها كونها لامست جوانب عدة من الفساد و الأخلاقيات في المهنة من طرف الادارات.

- سعت الدولة الجزائرية الى حتمية معالجة البنية التحتية للمؤسسات من خلال النظر في امكانياتها واعاناتها واتخاذ الاسباب في عملية تطبيق الرقمنة في الادارات بالسعي لتحسين تلك الامكانيات وتطبيق الرقمنة بما من بنيتها التحتية.
- اخذت الجزائر على عاتقها مشروع الاسراع في تطبيق الرقمنة في الادارة العمومية واستعمال الطرق الاستراتيجية العالمية والاستفادة من تجارب الدول الريادية من خلال رفع من كفاءة العمال والادارة العامة وتحسين كفاءتهم بما يتماشى ومتطلبات الادارة.
- الادارة الرقمية منبر تحرير الشفافية والنزاهة وخلق الكفاءة العامة داخل الادارات من خلال نشر مجموعة من التنظيمات التي من شانها ان تحسن من العملية الادارية وتبتعد بذلك عن مختلف الممارسات اللاخلاقية في ممكنة بالنسبة للعمال والادارة على حد سواء.

- سعي مخطط الجزائر 2013 في تطبيق الرقمنة التي من خلاله عكفت على بلوغ مراحل متطورة من الادارة الرقمية و كذلك حضي العمل بدعم القيادة السياسية التي تسعى الى اخلقة الحياة العامة عموما و العمل الاداري خاصة.

الرقمنة سعي الى انشاء مجتمع شفاف على اختلاف انواعه الفاعلية في بناء الدولة عن طريق سن التشريعات التي تنظمها.

قائـمـة المـراجـع

Les Références

الاطروحات والمذكرات:

عبد الطيف باري، دور المكانة الحكومة الالكترونية في الانظمة الســـياســـية المقارنة ، اطروحة مقدمة لنيل شـهادة دكتوراه العلوم السـياسـية ولعلاقات الدولية ،تخصـص تنظيمات السـياسـية والادارية ،كلية الحقوق والعلوم السـياسـية ،جامعة محمد خيضـر بسـكرة ،الجزائر ،2014.

عبد الرحمان بن علي الجهني، منهج التربية الإســـلامية في بناء كفاءة الأداء و أثره في عملية التنمية، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية،2009.

نعيمة محمد حرب،واقع الشـــفافية الادارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلســـطينية بـــقـــطـــاع غـــزة،رســـــالـــة مـــاجســـــتـــر فـــي ادارة الاعـــمـــال جـــامـــعـــة الاسلامية_غزة_،كليةالتجارة،فلسطين،2011.

عبد الكريم عشـور ،دور الإدارة الإلكترونية في ترشـيد الخدمة العمومية في و م أ و الجزائر، مذكرة مذكر لنيل شـهادة ماجستر في العلوم السياسية،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2010.

لروي اسـماء،عزيزي كريمة،مسـاهمة الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشـفافية الإدارية ،دراسـة حالة،بلدية أدرار ،مذكرة لنيل شـــــهادة الماســـــتر قانون الاعمال ،جامعة أحمد دراية،ولاية أدرار ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،الجزائر ،2021، .

جمبية ذهبية،الإدارة الإلكترونية و دورها في تحســـين الخدمةالعمومية،دراســـة حالة بلدية خنشـــلة، ، مذكرة نيل شـــهادة الماســـتر في العلوم الســـياســـية، جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة،الجزائر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،2016/2015.

بورغداد فاتح،دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفســـاد الإداري في إدارة الجزائر ،مذكرة لنيل شـــهادة الماســـتر في العلوم الســـياســـية والعلاقات الدولية ،جامعة محمد بوضـــياف المسيلة،الجزائر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،2021.

بلحمير وداد،بن مولاهم نعيم،اثر الرقمنة على جودة الخدمة العمومية دراســـة ميدانية في الادارة القليمية_بلدية طاهير نموذجا _،مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية ،جامعة

محمد الصـــديق بن يحي جيجل،مذكر لنيل شـــهادة الماســـتر كلية العلوم الإقتصـــادية و التجارية و علوم التسيير،2021.

بن لكحل فهيمة و آيت عمراوي كهينة،الشـــفافية الإدارية،مذكرة لنيل شـــهادة الماســـتر في الحقوق قســـم القـانون العـام تخصـــص الجمـاعـات المحليـة ،كليـة الحقوق و العلوم السياسية،جامعة عبد الرحمن ميرة،بجاية،2016/2015.

بوخســارة ســيف،الإدارة بالشــفافية كآلية لمكافحة الفســاد الإداري،مذكرة ماســتر في الحقوق ،قســم الحقوق،تخصــص القانون الإداري،كلية الحقوق والعلوم الســياســية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2020/2019.

جبابرية توفيق و جبلون آمال،الشفافية كآلية لمكافحة الفساد في الإدارة المحلية،دراسة حالة بلدية سدراتة،مذكرة مكملة لنيل شـهادة الماستر في العلوم السياسية،قسم علوم السياسية تخصـــص الحكومة المحلية و التنمية الســـياســـية و الإقتصـــادية،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة 08 ماي 1945،الجزائر ،2014.

عشير فاطمة الزهرة،المرلفق العامةفي ظل نظام الإدارة الإلكترونية،دراسة حالة، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في الحقوق و العلوم السياسية تخصص ،قانون إداري ،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،كلية الحقوق و العلوم السياسية،2018-2019.

بوشـفيرات رضـوان،بوعبد الله علي،دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل خدمات الإدارة المحلية دراسـة حالة بلدية الشـقفة،مذكرة مكملة لنيل شـهادةالماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص إدارة الجماعات المحلية ،جامعة محمد الصديق بن يحي جيجلكلية الحقوق و العلوم السياسية ،2018،2017.

إكـرام عـطـيـــة،فـاطـمـــة الـزهـراء زرزور،دور الإدارة الإلـكـتـرونـيـــة فـي الـظـروف الاســتثنائية(كوفيد19)،مذكرة تخرج تدخل ضــمن متطلبات نيل شــهادة الماســترفي الحقوق تخصص قانون إداري، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر، 2021.

سـامي مريم ،الادارةالالكترونية دراسـة مقارنة ،مذكرة تخرج لنيل شـهادة الماسـتر في القانون العام تخصـص إدارة مالية،جامعة اكلي محمد اولحاج البويرة،كلية الحقوق والعلوم السـياسـية ،الجزائر ،2016.

حفيظ أمينة، دور التدريب الالكتروني في تطوير كفاءات العاملين،مذكرة نيل شـهادة ماسـتر في علوم التسير،جامعة محمد خيضربسكرة،، كلية العلوم الاقتصادية ،الجزائر،2016.

سـاسـي عبد الرحمان ،عبد الله دبية،مشـروع الجزائر الاكترونية"الافاق والتحديات"،مذكرة نيل شـهادة الماستر في العلوم السياسية ،جامعة احمد دارية ادرار ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ،2022.

ورشـاني شـهيناز ،الحكم الراشـد و متطلبات اصـلاح الادارة المحلية في الجزائر ،مذكرة لنيل شـهادة ماسترفي العلوم السياسية،جامعة بسكرة ،2015الجزائر.

المقالات العلمية :

شـــهرزادا مناصـــر،حاحة عبد العالي ،دور لإدارة الإلكترونية في تعزيز الشـــفافية بالإدارة المحلية، مقال منشـور في مجلة العلوم القانونية و السـياسـية ،المجلد10 ،العدد 01،الجزائر ،2019.

أحمد مشـهور،تكنولوجيا المعلومات و أثرها على التنمية الإقتصـادية،المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية و الشبكات المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم،2003.

رانية هدار،دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفســاد الإداري، ، مقال منشــور في المجلة الجزائرية الأمن التنمية ،العدد التاسع ،جامعة باتنة1، الجزائر، 2016.

الهاشــمي مزهود،مصــطفى رباحي،دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشــفافية الإدارية و مكافحة الفســـاد الإداري و المالي، مقال منشـــور في مجلة العلوم الانســـانية المجلد 31،العدد4،مخبر الدراسات القانونية التطبيقية،كلية الحقوق،جامعة الإخوة منتوري،قسنطينة ،الجزائر،2020.

ايتوجي ســامية،أطر الرقمنة الإدارة العمومية في مشــروع الجزائر الإلكترونية 2013/مقال منشور فيمجلة المعارف،قيم العلوم القانونية،السنة التاسعة،العدد18 ،الجزائر، جوان2015.

وهيبة حارش،سمير يوسف خوخه متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية و معوقتها في الإدارة الجزائريـة، مقـال في مجلـة رؤى للـدراســـة المعرفيـة والحضـــاريـة ، المجلـد 7،العـدد 2،الجزائر،2021.

ربيع نصـيرة،دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشـفافية،مقال منشـور في مجلة الحقوق والعلوم السياسية،جامعةعباس لغرور خنشلة ، العدد08،ج2،الجزائر،2017.

صــرياك مســعودة،دور مبدأ الشــفافية وقائي لمكافحة الفســاد في الجزائر بحســب القانون 01/06،مقال منشــور في مجلة الدراســات القانونية و الإقتصــادية،معهد الحقوق و العلوم الإقتصادية،المركز الجامعي،سي الحواس بريكة،،العدد الثاني،،الجزائر،2018.

اية جمال ،ربيع بيومي ،متطلبات تطبيق الادرة بالشـــفافية بالمدارس الثانوية العامة قيوم ،رسالة الماجستر تخصص الإدارة التربوية وسياسات التعليم ،مقال منشور في مجلة جامعة القيوم للعلوم التربوية والنفسية ،العددالثاني عشؤ،الجزء الرابع ، 2019.

موسـى عبد الناصـر ،محمد قريشـي ،مسـاهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسـسـات التعليم العالي لدراسـة حالة ، مقال منشـور في مجلة الباحث 2011،كلية العلوم والتكنلوجيا ،جامعة بسكرة ،الجزائر 2011.

فتيحة فرطاس ،عصــرنة الإدارة العموميةفي الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية و دورها في تحسين خدمة المواطنين،مقال منشورفي مجلة الإقتصاد،العدد 15،المجلد2،جامعة الجيلالي بونعـامـة،خميس مليـانـة،الجزائر،2016،ص320. www.asjp.cerist.dz-en 2019.article

مكيد علي،بوزكري جيلالي،معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائر،دراســة حالة المركز الجامعي بتسمسيلت، مقال منشورفي مجلة الحقوق و العلوم الإنسـانية،دراسـة إقتصادية 19(02) جامعة زيان عاشور،الجلفة،الجزائر.

تبون عبـد الكريم،التحول من الإدارة التقليـديـة إلى الإدارة الإلكترونيـة، المبررات و المعوقات،مقال منشـــور في مجلة طبنة للدراســـات العلمية الأكاديمية 8333-2716 EISSIN/ISSN2661 المجل04العدد 03 الجزائر،2021.

دبيحي مباركة،دور التحول الرقمي في تعزيز فرض الاندماج في المجتمع الرقمي ،مقال منشـــور في مجلة الابداع ،الجلد 13،العدد01،جامعة الجزائر ،مخبر ادارة التغير في المؤسسة الجزائرية ،الجزائر ،2023.

عمارة مسعودي ،مناصرية حنان، دراسة كرونولوجية تطبيقية وتشريعية للتحول الرقمي في الجزائر، مقال منشـور في في مجلة الجزائر للحقوق والعلوم السـياسـية ،المجلد 07،العدد 02(2022)،الجزائر،2022.

رحيم حسين، التغيير في المؤسسة و دور الكفاءات مدخل النظم، مقال منشورفي مجلة العلوم الإنســـانية، العدد7،كلية العلوم الاقتصـــادية و التجارية، جامعة محمد خيضـــر، بسكرة،فيفري2005.

عبدالله الوحداني ، البيروقراطية و ادارة المعرفة ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي للتنمية الادارية ، الرياض ،16 نوفمبر 2009 .

سهام سليم الجعاهرة،الرقمنة و تحسين اداء جودة الحدمات في البلديات 10،مقال منشور في مجلة العلوم الانســـانية والطبيعية،مجلة علمية، المجلد 4 العدد 2،وزارة المحلية بلدية الكرك الكبرى،الاردن،2023.

مجدوب خيرة ، سبل ارساء مبادئ الحكم الراشد المحلية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ،مجلة ابحاث كمية و نوعية في العلوم الاقتصادية و الادارية ، جامعة ابن خلدون تيارت ، مقال منشور في المجلة/ العدد 01(2019)

المطبوعات الجامعية:

خرشـــي الهام، الإدارة الإلكترونية في الجزائر ،محاضـــرة ملقا على طلبة ثالثة ليســـانس تخصص ادارة الالكترونية ،جامعة لمين دباغين سطيف_2_،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر،2021.

الاجتهاد القضائي:

المعدل بالمرســـوم التنفيذي رقم200_307،المؤرخ الذي يضـــبط شـــروط وكيفيات اقامة خدمات انترنات واستغلالها _جريدة الرسمية ،العدد 60،مؤرخة في2000/10/15

القرار الوزاري ، المؤرخ في 2013/11/17،الجريـدة الرســـميـة ،العـدد21، المؤرخـةفي 204/04/09

القانون 11_10،مؤرخ ،2011/06/22،متعلق بالبلدية،الجريدة الرسمية، العدد37،المؤرخة في03جويلية،ص9

[1]الـقـانـون 12_07،الـمـؤرخ،فـي2012/02/21،مـتـعـلـق بـالـولايـة،الـجـريـدة الرسمية،العدد12،المؤرخةفي2012/02/29،ص11

المواقع الالكترونية:

انـطـلاق تـوســـيـع بـطـاقـة الشـــفـاء،جريرة اكبر،2013، الـموقـع الالـكـتـرونـي www.elchadoom.com .

تقرير الامم المتحدة للحكومة الالكترونية 2018 متوفر على الموقع الالكتروني :

http://publicadministraction.Un.org

الـدول العربيـة و تقرير الامم المتحـدة الحكومـة الالكترونيـة 2020، متوفر على الموقع الالكتروني https://publicadministration.un.org

رضا ملاح،الرقمنة رهان جزائر جديدة بلا فساد ولا بيروقراطية، الشعب ،الاحد26 فيفري 2023

https://www.ech_chaab.com،

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر	أ
إهداء	ب
إهداء	ت
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة والشفافية	6
تمهيد الفصل الأول	7
المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للرقمنة	8
المطلب الأول : مفهوم الرقمنة	8
المطلب الثاني : المتطلبات لتطبيق الرقمنة	14
المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي الشفافية الادارية	17
المطلب الأول : مفهوم الشفافيةالادارية	17
المطلب الثاني : أنواع الشفافية الادارية	22
المبحث الثالث : الادارة الرقمية البنية الأساسية	25
المطلب الأول: نظام الادارة الرقمية	25
المطلب الثاني : عناصر ووظائف الإدارة الرقمية	26
المطلب الثالث : معوقات تطبيق الإدارة الرقمية	30
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: تحول الادارة الرقمية وسبل وتكريس الشفافية الإدارية في الجزائر	34
تمهيد الفصل الثاني	35
المبحث الأول : واقع جاهزية الادارة الرقمية في الجزائر	36
المطلب الأول : توقعات الادارة الرقمية في الجزائر	36
المطلب الثاني : البنية التحتية للرقمنة وضرورتها	38

المطلب الثالث : مؤشرات جاهزية الإدارة الرقمية في الجزائر	**39**
المبحث الثاني : التحول الرقمي في الادارة العامة في الجزائر	**47**
المطلب الأول : تسريع تطبيق الرقمنة في الادارة العمومية	**47**
المطلب الثاني : رفع كفاءة العاملين بالإدارة العامة	**48**
المبحث الثالث : الإدارة الرقمية وخدمة العامة في الجزائر ورؤية مستقبله	**52**
المطلب الأول : تفعيل خطة الجزائر الرقمية 2013	**52**
المطلب الثاني : ضرورة الدعم من طرق قيادة السياسة	**54**
المطلب الثالث : الرقمنة في بناء مجتمع شفاف	**56**
خلاصة الفصل الثاني	**60**
الخاتمة	**61**
قائمة المراجع	**64**
الفهرس	**71**
الملخص	**73**

ملخص

واحدة من أبرز أسباب انتشار الفساد الإداري هي الغموض وانعدام الشفافية في الأعمال الإدارية. فعدم وجود شفافية في إدارة المؤسسات يعوق الطريق نحو التنمية والإصلاح الإداري. لذا، توليت الجهود والبرامج التي تهدف إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

وعليه، تسعى الدولة جاهدة للاستفادة من التقدم التكنولوجي واستخدام وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات في مكافحة الفساد الإداري وتعزيز الشفافية داخل الإدارة العامة. أصبح من الضروري اليوم على جميع الإدارات العامة القيام بجهود للتطوير والتحسين والتحديث، واستغلال التقدم التكنولوجي والمعلوماتي لدفع عجلة التنمية ومكافحة الفساد الاداري، وتحسين الخدمات المقدمة.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الإدارة الرقمية، الإدارة الكترونية، الشفافية الإدارية، المساءلة.

Résumé*:*

L'un des principaux facteurs de la propagation de la corruption administrative est le manque de transparence et de clarté dans les affaires administratives. Le manque de transparence

Abstract:

One of the most prominent reasons for the spread of administrative corruption is the